الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٢٥
الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

تقرير الأمين العام (A/54/268)

مشروع القرار (A/54/L.6)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، بعث برسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى رئيس الجمعية العامة، يطلب فيها أن تستمع الجمعية إلى بيان يلقيه مراقب الكرسي الرسولي في إحدى جلساتها العامة المخصصة لهذا البند.

ومع الأخذ في الاعتبار لأهمية الموضوع قيد المناقشة، يُقترح أن تبت الجمعية العامة في هذا الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح بأن تستمع الجمعية إلى مراقب الكرسي الرسولي؟

تقرر ذلك.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): يشكل كبار السن الأساس الذي لا غنى عنه في أي مجتمع من المجتمعات. فهم يمثلون تاريخ الأمم، وخلاصة خبراتها التي نهضت بها الشعوب، وانطلقت تبني حضارتها وبالتالي حضارة البشرية جمعاء. وإن إدراك الأمم المتحدة لهذه الحقيقة هو الذي دفعها إلى اعتبار هذا العام العام الدولي لكبار السن. ولا يسعنا إلا أن نشيد بالجهود التي بذلت لإعداد التقرير المعروض أمام الجمعية العامة والمعنون " السنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩: الأنشطة والموروثات".

وفي هذا الصدد، نؤكد على حقيقة أن ليس جميع المجتمعات تعاني من مشاكل متصلة بكبار السن، وإن كان

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86038
9986038

ذلك بدرجات متفاوتة، نظرا للعلاقات الأسرية والاجتماعية والتربية الدينية والثقافية لهذه المجتمعات.

وقد حرصت دولة الكويت على الاهتمام بكبار السن والبر بهم، وتعهدتهم بالرعاية، وخاصة أنهم لعبوا دورا رياديا لبناء الكويت الحديثة والمحافظة على كيانها. كما جاء الدين الإسلامي الحنيف وأولاهم عناية خاصة ودعا إلى البر والإحسان إليهم وتذليل جميع الصعوبات والمعوقات التي تحيط بهم وقال عز وجل "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا".

وقد جاء الدستور الكويتي مؤكدا على كفالة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، مع توفير خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية.

لقد صدر القرار الوزاري الخاص بتشكيل اللجنة الوزارية العليا لمشروع الرعاية المنزلية المتنقلة للمسنين في الكويت في عام ١٩٩٨، والتي تتولى الإشراف على المشروع، ووضع الأسس والسياسات العامة الكفيلة بتحقيق نتائج طيبة لصالح المسنين. ويمثل هذا القرار إنجازا هاما يعكس الاهتمام المتزايد للدولة بفئة كبار السن. وتأتي أهمية المشروع لتعزيز مكانة كبار السن في المجتمع الكويتي والحفاظ عليهم في منازلهم وعدم إيداعهم في دور الرعاية الاجتماعية أو تركهم بدون عناية لائقة وخدمة جيدة.

وتمثل رعاية فئات المسنين جانبا أساسيا من اهتمامات الرعاية الاجتماعية التي تحظى بدعم متواصل من الدولة. وقد تعددت الخدمات وأنواع الرعاية التي تقدمها الدولة للمسنين، فكان أولها الرعاية الإيوائية، مرورا بالرعاية النهارية، واللاحقة، إلى الرعاية المنزلية، وهي التي تعتمد على تقديم كل الخدمات والبرامج والأنشطة لكبار السن في منازلهم. وذلك عن طريق جهاز فني متخصص. وقد ارتفع متوسط الأعمار للمواطنين الكويتيين، حيث بلغ متوسط أعمار النساء ٧٤ عاما، وأعمار الرجال ٧٢ عاما، وذلك نتيجة لتلقيهم الخدمات والرعاية التي تقدمها الدولة لكبار السن.

وتزامنا مع احتفالات الأمم المتحدة بالعام الدولي للمسنين، فقد قامت الكويت بتشكيل لجنة وطنية للإعداد والتحضير للاحتفال، حيث قامت بالأنشطة التالية: أولا، تنظيم حلقات نقاش وندوات علمية بهذه المناسبة تتناول الجوانب الاجتماعية والصحية والنفسية والمهنية كافة وشغل وقت الفراغ لكبار السن. وثانيا، تنظيم دراسة ميدانية لحصر وتقييم الحالات المرضية والمزمنة لكبار السن في المستشفيات، ووضع الحلول المناسبة للمسائل المتعلقة بهم. وثالثا، تكريم الرعيل الأول من كبار السن، والذين ساهموا بنهضة البلاد، وتنظيم دورات تدريبية للعاملين مع كبار السن داخل المؤسسات الإيوائية والمستشفيات لتقديم خدمات أفضل ورعاية أشمل. ورابعا، تنظيم حملة إعلامية كبيرة لتشجيع ودعم النظام الجديد لرعاية المسنين المتنقلة في منازلهم، والذي يستخدمه حاليا فريق عمل متكامل ومركز ومتخصص لنظام الرعاية المنزلية للمسنين في أماكن سكنهم، وبالتنسيق الكامل مع أسرهم.

إن هذا المشروع يهدف لحفظ كرامة المُسن، وتلقيه الرعاية والخدمة في منزله، وحل المشاكل النفسية والاجتماعية التي تواجه المسنين، وتقديم الخدمات التمريضية السريرية، وإرشاد الأسرة إلى الغذاء الصحي المتوازن وكذلك أساليب الترفيه والترويح المناسبة لهم، وتوفير المعدات والأجهزة الطبية اللازمة للمسنين.

ولا يسعنا ونحن نخطو نحو القرن الواحد والعشرين، إلا إن نشيد بإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة تسمية هذا العام، عاما "نحو مجتمع لكل الأعمار"، حيث أنه في مطلع عام ٢٠٠٢ ستصل نسبة كبار السن إلى ٢٥ في المائة من عدد السكان في الدول النامية، وهو ما سيكون له أبلغ التأثير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

السيد شاندرابراسرت (تايلند) (تكلم بالانكليزية): إنه لمما يشرفني ويسعدني أن أشارك في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة لأقدم عرضا موجزا لاحتفال تايلند بالسنة الدولية لكبار السن. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري للأمين العام لتقريره عن "السنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩: الأنشطة والموروثات"، الذي يبرز المنجزات التي تحققت خلال هذه السنة الهامة في النهوض برفاه كبار السن.

إن كل من بلغ سن الـ ٦٠ أو تجاوزها في تايلند ينظر إليه كشخص كبير السن. واليوم يشكل كبار السن حوالي ٨,٩ في المائة من عدد السكان في بلدنا، أو ٥,٥ مليون نسمة. ومن المقدر أن يزيد هذا العدد ليصل إلى ما بين ٧

إلى ٨ ملايين نسمة في غضون العقد المقبل، نتيجة للتقدم الكبير في الرعاية الصحية والتكنولوجيا الطبية.

وتواجه كبار السن في تايلند طائفة عريضة من المشاكل. سواء في مجال الصحة، أو الدخل، أو الإسكان، أو إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، وهي مشاكل لها تأثير قوي على كبار السن، كما أنها تفرض تحديات ضخمة على المجتمع لدى التصدي لها. وقد تعقدت الحالة بالتحول الذي طرأ على الأسرة، كوحدة، في العقود الماضية، من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، الأمر الذي جعل الطلب يزيد على الحكومة لكي تتولى رعاية كبار السن.

فكيف تواجه هذه التحديات؟ من حسن حظ تايلند أن كبار السن يحظون بإجلال كبير في مجتمعنا. وتشجع ثقافتنا التقليدية الشباب على احترام كبار السن ورعايتهم. وهذه الثقافة التقليدية تعمل بصورة ما على التخفيف من حدة المشاكل التي تواجه كبار السن.

وفضلا عن ذلك، فقد نفذت الحكومة والمنظمات غير الحكومية برامج وقائية وحمائية من أجل كبار السن، وفقا للمبادئ التوجيهية للجمعية العالمية للشيخوخة التي عقدت في فيينا عام ١٩٨٢. وقد شُكلت اللجنة الوطنية للمسنين في عام ١٩٨٢، وفي نفس السنة، أعلن يوم ١٣ نيسان/أبريل من كل سنة اليوم الوطني للشيخوخة. كما شجعت الحكومة كل المقاطعات في جميع أنحاء البلاد على إنشاء نواد للمسنين يؤمها كبار السن حيث يمكنهم تنظيم أنشطة لأنفسهم وللمجتمع بصفة عامة. وفي الوقت الحالي، يوجد في تايلند أكثر من ٣٠٠٠ ناد خاص بكبار السن. وفي عام ١٩٨٩، اتفقت تلك النوادي على إنشاء مجلس لكبار السن من مواطني تايلند، وهو يعمل كهيئة للتنسيق بين جميع الرابطات والنوادي الخاصة بكبار السن، بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية في البلد.

وقد أدمجت السياسات الرامية إلى تقديم الدعم للمسنين في السياسة الوطنية. وهي تتماشى مع ثلاث خطط وطنية رئيسية: الخطة الوطنية الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٧-٢٠٠١)، والسياسات والتدابير الوطنية الطويلة الأجل المعنية بكبار السن (١٩٩٢-٢٠١١) والخطة الوطنية الثالثة للرفاه الاجتماعي وتنمية العمل الاجتماعي (١٩٩٧-٢٠٠١). وعلى أساس هذه الخطط الوطنية الرئيسية الثلاث، ستضطلع الحكومة بما يلي من أجل رفاه كبار السن: نشر المعرفة بالرعاية الصحية، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتشجيع على نقل الخبرة من كبار السن إلى الشباب، وتعزيز قيمة التبادل في الالتزامات العائلية، ودعم القيم الدينية والأخلاقية السامية، وتقديم الإعانات للخدمات التي توفرها المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية، وزيادة التدريب للقائمين على تقديم الخدمات لكبار السن، والنهوض بعملية جمع البيانات، وتقييم الأبحاث والمشاريع.

ولدى الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩، عُينت إدارة الرفاه العام، التابعة لوزارة العمل والرفاه الاجتماعي، كمركز تنسيق وطني لتنظيم أنشطة الاحتفال بالسنة. وقد تمكسنا ونحن ننظم أنشطة الاحتفال بذلك الحدث، بإيماننا بالمبدأ القائل بأن كبار السن مساهمون في تحقيق المنافع للمجتمع ومتلقون لهذه المنافع في آن معا، وهو مبدأ تسلم به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نطاق واسع.

وعلى هذا الأساس، شرعت اللجنة الوطنية المعنية بالسنة الدولية لكبار السن، التي يرأسها السيد شوان ليكبلي، رئيس وزراء تايلند، في برنامج للأنشطة على نطاق الأمة بأسرها بمشاركة المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والقطاع الخاص، وبمشاركة كبار السن وهو الأهم. وتشكل الأنشطة التالية بعض المعالم البارزة في هذا البرنامج.

أولا، بدأت الحكومة الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في تايلند في مقر الحكومة، برئاسة رئيس الوزراء، قبل أسبوع الاحتفال باليوم الوطني للشيخوخة واليوم الوطني للأسرة.

ثانيا، اعتُمد الإعلان المتعلق بكبار السن في تايلند من جانب الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة والاجتماعية، لتأكيد الالتزامات والتعهدات بتحسين نوعية حياة كبار السن وتعزيز حقوقهم وحمايتها.

ثالثا، أنشأت الحكومة هيئة التنسيق الوطني المعنية بكبار السن، وهي تتبع مكتب رئيس الوزراء، لتكون مسؤولة عن صياغة السياسات والاستراتيجيات وتعزيز التنسيق المتواصل والفعال بين الوكالات المعنية فيما يختص بالشؤون المتعلقة بكبار السن.

رابعا، نُظمت محافل لكبار السن في الأقاليم الأربعة على نطاق الأمة حتى يتسنى لهم المشاركة بآرائهم بشأن القضايا الاجتماعية ومواقفهم منها. وتُصلح هذه الآراء كمدخلات قيمة لصياغة خطط وسياسات لكبار السن في المستقبل.

وتؤدي المؤسسات الدينية في تايلند، ولا تزال، دورا هاما في تشكيل أسلوب حياة الناس بها وتشكيل مواقفهم من التراحم. ولذا تشجع الحكومة التايلندية الناس في المجتمع المحلي على إنشاء تنظيمات من المواطنين لإدارة مراكز الخدمات الاجتماعية لكبار السن في معابد المجتمع في جميع أنحاء البلد. وتعمل هذه المراكز باعتبارها آليات تنفيذ مركزية في المناطق المحلية لتقديم الخدمات الاجتماعية لكبار السن، أماكن يستطيع كبار السن أن يحصلوا منها على الخدمات الملائمة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية. كما أن الأنشطة التي تنظمها هذه المراكز المستقرة في المجتمعات المحلية تفيد الناس من جميع الأعمار في تلك المجتمعات أيضا.

وفي تنظيم الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في تايلند سَرنا أن نجد أن التايلنديين والمنظمات المختلفة يزداد اهتمامهم بكبار السن، وأنهم يشتركون في الأنشطة التي تنظم في بانكوك وفي الأقاليم. ويسلم الناس من كل الأعمار بأهمية كبار السن ويسبغون عليهم المزيد من الاحترام والرعاية. وقد دلل كبار السن أنفسهم على قدراتهم باعتبارهم مسهمين في المجتمع بتقديم خبراتهم إلى الأجيال الفتية.

وحكومة تايلند، سعيا منها إلى زيادة هذا الزخم، صاغت المبادئ التوجيهية التالية للسياسات العامة، لمساعدة كبار السن في المستقبل. أولا، دعم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والرابطات والمجتمع المدني، وتشجيعها على مساعدة كبار السن بتوسيع إمكانية وصولهم إلى الخدمات في المناطق الريفية. وثانيا، سن قانون لكبار السن في أقرب وقت ممكن. وثالثا، تشجيع المجتمعات والجمعيات على التعرف على مشاكل كبار السن. ورابعا، زيادة وعي الأسر والمجتمعات بكيفية رعاية كبار السن، وذلك بالتشديد على العلاقات والدعم المتبادل فيما بين أعضاء الأسر الممتدة. وخامسا، تعزيز آليات التنسيق المعنية بالشيخوخة. وسادسا، صياغة خطة ثانية طويلة الأجل من أجل كبار السن. وسابعا، تشجيع الدراسات البحثية عن المسنين. وثامنا، تيسير الخدمات الاجتماعية لكبار السن على مستوى الأمة، بإرسال الوحدات المتنقلة التي تصل إلى كبار السن في المجتمعات المحلية والمناطق الريفية.

وأود في الختام أن أطمئن جميع أعضاء الجمعية إلى أن خطة تايلند الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمبادئ التوجيهية للسياسات العامة للمنظمات المعنية، سوف توفر الدعم المستمر وتولي أولوية عالية للمؤسسة الأسرية التي يشكل كبار السن فيها أصولا قيِّمة ومفيدة بالفعل. وعموما فكبار السن ليسوا فقط حلقة الوصل التي تربطنا بالماضي وتجسيدا لتراثنا الثقافي الحي، بل هم في الواقع معين حكمتنا الجماعية الذي يستقي منه مجتمعنا ونحن نتخذ القرارات الهامة المتعلقة بحاضرنا ومستقبلنا.

السيد يلشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): تأتي السنة الدولية لكبار السن في وقت نشهد فيه زيادة مستمرة في أعداد كبار السن باعتبارهم نسبة من مجموع السكان. فمن حيث الأرقام المطلقة يتزايد عدد كبار السن بمعدل مليون شخص كل عام. ويرى العالم نفسه يعتريه المشيب من الناحية الديمغرافية.

وهذه الزيادة الهائلة سوف تستمر في القرن الحادي والعشرين. ويتضح من الإحصاءات أن متوسط العمر المتوقع يمكن أن يرتفع في غضون بضعة أجيال بمقدار ٢٠ عاما أخرى. وهكذا نرى أن سكان العالم يشيخون.

إن التطورات السياسية والتصنيع والتقدم التكنولوجي تعود على معظم البشر بفوائد جمة - ولكن ليس على الجميع. ولذا ينبغي أن يكون هدفنا المشترك هو بناء مجتمع لكل الأجيال. وتتيح السنة الدولية لكبار السن فرصة أمام راسمي السياسات والباحثين والممارسين الحكوميين والمنظمات غير الحكومية والرابطات المجتمعية والجمهور عامة للتركيز بشكل محدد على حالة كبار السن.

وكما يتضح من تقرير الأمين العام (A/54/268) فإن الحكومات اتخذت في هذا العام خطوات عملية واضحة لتحسين الأحوال المعيشية للمسنين. وأمامنا الآن فرصة لإجراء استعراض موجز للتقدم المحرز في هذا المجال. فتبادل المعلومات والخبرات على الصعيد الدولي يمكن أن يعزز بالفعل إعداد مبادرات واستراتيجيات أخرى طويلة الأجل بشأن الشيخوخة.

ووفدي يرحب في هذا السياق بالأعمال الشاملة التي يقوم بها في هذا النطاق برنامج الأمم المتحدة للشيخوخة، وبوجه خاص ما يقوم به مديره، منسق السنة الدولية لكبار السن، الكسندر سيدورنكو، ابن بلدنا. ونرجو أن يواصل هذا الفريق أعماله المثمرة بنجاح.

واسمحوا لي أن أتطرق الآن بإيجاز إلى الحالة في أوكرانيا. فأوكرانيا، شأنها شأن بلدان كثيرة غيرها، تشهد شيخوخة سريعة بين سكانها. وتتميز الحالة الديمغرافية الراهنة بزيادة في عدد من تزيد أعمارهم على ٦٠ عاما. ففي عام ١٩٦٠ بلغت نسبتهم ١٣,٨ في المائة من مجموع سكان أوكرانيا؛ وبحلول عام ١٩٩٦ وصل هذا الرقم إلى ١٨,٦ في المائة. والمتوقع أن يصل بحلول عام ٢٠١٥ إلى ٢٢ في المائة. وتتسبب هذه العملية في صعوبات تتعلق بالمشاكل العامة المتصلة بالتنمية الاقتصادية في بلدنا: موارد العمل؛ وهيكل الخدمات الطبية والاجتماعية وغيرها؛ والدعم المالي لكبار السن؛ ووضعهم في الأسرة والمجتمع؛ والتواصل بين الأجيال، وما إلى ذلك.

ولحل هذه المشاكل تتخذ حكومة أوكرانيا خطوات عملية ترمي إلى تعزيز تنمية كبار السن ورعايتهم مدى الحياة، عن طريق استهلال برامج عمل وطنية شاملة تنفذ خلال السنة الدولية لكبار السن وبعدها. وتجمع هذه البرامج بين جهود الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح والمؤسسات الأكاديمية.

ومن الناحية العملية، زدنا مستحقات التقاعد وبدأنا إصلاحات في نظام التأمين التقاعدي. وأصبح البرنامج الوطني للقضاء على الفقر بين المسنين أداة هامة في تقريب مستوى دخل كبار السن من المتوسط الوطني، ويتم هذا بزيادة المزايا الخاصة والعادية.

وفي إطار البرنامج الوطني لتحسين صحة كبار السن عززت حكومة أوكرانيا المؤسسات القائمة، وأنشأت مؤسسات جديدة تقدم عن طريقها المساعدة الطبية المحسَّنة إلى هؤلاء الأشخاص. ويرمي البرنامج أيضا إلى تزويد المسنين بأقصى حد ممكن من المزايا الاجتماعية، وتشجيع زيادة إنتاجيتهم، وتحسين نوعية الخدمات، وضمان توزيع موارد التأهيل والسلع الأخرى، وتحسين السلوك الراهن إزاء المسنين. ووفرت الحكومة للمسنين سبل الحصول على المساعدة الطبية بالمجان ودون قيود، وهي تواصل سن التشريعات التي تكفل لهم مزايا الرعاية الصحية. وقد يسَّر البرنامج تحسين التنسيق بين أنشطة السلطات الحكومية، المركزية منها والمحلية، وكذلك المؤسسات والمنظمات والاتحادات التي تتعامل مع شتى جوانب مشكلة المسنين.

ومن بين التدابير الأخرى، وضعت الحكومة والسلطات المحلية سياسات تنهض بإنتاج الأغذية والضرورات الأخرى للمسنين. وفضلا عن هذا توفر حكومة أوكرانيا خدمات اجتماعية خاصة للمسنين مع تركيز خاص على المعوقين.

ومشكلة المسنين في أوكرانيا ينظر إليها أيضا من منظور الجنسين. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى سمة هامة تطورت في بلدنا على مدى العقد المنصرم. فالفارق في أوكرانيا بين متوسط عمر الرجل والمرأة ازداد زيادة كبيرة إلى حد أن أصبح متوسط عمر المرأة الآن أطول بمقدار ١٢ عاما تقريبا. ومن ثم تزداد نسبة كبيرات السن باطراد. وفي الوقت نفسه يتبيَّن من الإحصاءات أن المرأة تكون أشد فقرا من الرجل في السن المتقدمة، وتحتاج، في أغلب الأحيان، إلى رعاية طبية إضافية.

ودون الغوص في الأسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة، فمن الجدير بالذكر أن هذه الظروف دفعت حكومة بلدي إلى اتخاذ عدد من التدابير الإضافية بغية تكييف نظام تقديم الرعاية الصحية والخدمات الطبية للمسنين، وكذلك عمل مختلف المؤسسات الاجتماعية، للوفاء باحتياجات العدد المتزايد من النساء بين كبار السن. وفي حين أن عملية التكيف هذه لا تزال مستمرة، فمن الواضح الآن أنها تحتاج إلى أموال وموارد إضافية يعجز عنها بلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية. وبالرغم من ذلك، سنواصل اتخاذ الخطوات الهادفة إلى إيجاد حل فعال لهذه المشكلة.

والتطورات التي شهدتها مؤخرا الحالة الديمغرافية في بلدنا أثارت أسئلة أساسية تتعلق بوضع سياسة مناسبة من أجل كبار السن، وأكدت على الحاجة لإيجاد نهج جديدة في هذا الميدان. وبطبيعة الحال، فإن توفير الضمان الاجتماعي والخدمات والمزايا التقليدية المماثلة ينطوي على أهمية كبرى. وفي الوقت نفسه، ربما لن يكون كافيا تغيير الحالة إلى الأفضل في أي جانب هام.

ولذا، يجب علينا أن نستمر في توفير الرعاية وضمان الدخل ومتابعة الاستراتيجيات لحماية حقوق هذه الفئة من الناس. وفي قيامنا بذلك، ينبغي لنا أن نتخذ خطوات حاسمة للسير قدما صوب مجتمع يستند إلى سياسات تركز على المساعدة الذاتية والاستقلال لكبار السن، مجتمع يصبحون فيه أعضاء نشطين في المجتمع.

وفي هذا الصدد، ترحب أوكرانيا بسلسلة المبادرات الهامة التي اتخذتها أمانة الأمم المتحدة لدعم تطوير استراتيجية للشيخوخة ذات منظور طويل الأجل، بما في ذلك عقد مؤتمر لاستعراض نتائج الجمعية العالمية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢. ونؤيد أيضا الاقتراح الرامي إلى تنقيح خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة التي وضعت قبل ٢٠ عاما، لتكيفها والظروف المتغيرة وتعديلها لمواجهة التحديات الجديدة. ونأمل أن يتم أيضا توفير الموارد الكافية لتحقيق هذا الغرض.

إن كبر السن هو المستقبل الذي ينتظرنا جميعا، ومن خلال توليد فرص جديدة لكبار السن وتهيئة ظروف معيشية أكثر ملاءمة للمسنين، فإننا نفكر في أنفسنا قبل أي شيء آخر. والسؤال البلاغي الذي خطه قبل قرنين تقريبا الشاعر الانكليزي الشهير جورج لورد بايرون - "ما هي أسوأ الويلات التي تتربص بالعمر" - ينبغي أن يترك في ذمة الماضي.

السيد بالاناندان (الهند) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي لتقرير الأمين العام عن أنشطة السنة الدولية لكبار السن. ولقد أسعدنا بصورة خاصة النهج العلمي الذي اتبعه لمواصلة متابعة المسائل المتصلة بالشيخوخة، وإننا نتقدم بالشكر لحكومة اسبانيا على العرض الذي قدمته باستضافة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في سنة ٢٠٠٢.

ونعتقد أنه لا ينبغي النظر إلى الشيخوخة على أنها مشكلة يجب على المجتمعات أن تواجهها. ولا ينبغي أن تثير جزعنا العملية التي يطلق عليها "تشيُّب" المجتمعات. فهذه ظاهرة طبيعية تتطلب إجراء عمليات تكيف وإعادة توجيه للمجتمعات بحيث يمكن لكل فرد فيها أن يسهم إسهاما مفيدا من أجل المنفعة العليا للبشرية. وأتجرأ على القول بأن ما نحتاج إلى العمل من أجله، أكثر من مجتمع لكل الأعمار، هو إقامة مجتمع يضم البشرية جمعاء، ويتسنى فيه للشباب والكبار، للأقوياء والضعفاء، للقادرين والمقعدين، للأطفال والآباء، الحصول على فرص متكافئة لتقديم مساهمة مثمرة، وتعزيز العلاقات الإنسانية وتحقيق التطلعات.

إننا لا نؤمن بالتصورات النمطية عن العمر. ولا نؤمن بأن الإنسان يغدو من سقط المتاع عندما يطعن في السن ويكون إبداعا في شبابه. وقد قال الفيلسوف البارز والرئيس الثاني للهند، السيد س. رادهاكريشنان:

"نحن لا نشيخ من خلال العيش لعدد معيَّن من السنوات. بل إننا نشيخ إذا فقدنا مُثُلنا، وإذا أصبحنا محصنين ضد التغيير. قد تورث السنوات تجاعيد الجلد؛ ولكن الروح لا تعرف التجاعيد إلا إذا تخلينا عن الحب والإخلاص. وسواء كنا في العشرين أو في السبعين من العمر، فإننا نظل شبابا ما دامت قلوبنا مفعمة بروح التساؤل والفضول، وتحدي الحياة وفرح المغامرة".

ولذا فإن وجهة نظر وفد بلدي بشأن العمر لا تستند إلى التراكم العددي للأعوام، ولكنها تستند إلى عملية متكاملة للتعلم عن طريق التجربة. وقد عبرت حضارتنا عن هذه الحقيقة من خلال مركَّبين: المعرفة والقدرات. والتحسن المستمر في كليهما يؤدي إلى شيء متدامج مثمر يسمى جيفانا - أي الحياة التي ليست شبابا أو شيخوخة وإنما سلسلة متواصلة من الأعمال. ونحن، في فلسفتنا لا نقيم حساباتنا بالسنوات التي نظل فيها على قيد الحياة، بل بمساهمتنا - أي بما إذا كانت أعمالنا ستظل حية بعدنا. ولا نقسم الحياة بالساعات الرملية؛ ولا نجزئ الحياة إلى سنوات. وهذه النظرة إلى العمر الموجهة نحو الحياة هي التي تدفعنا إلى النظر إلى الخطط والبرامج المتعلقة بكبار السن بوصفها كُلا متكاملا تتعزز فيه تنمية الفرد على مدى الحياة.

وفي حين أن هذه النظرة للمجتمع أثَّرت على جميع أنشطتنا الإنمائية ففي أوائل التسعينات أدرجنا في سياساتنا بصورة أقوى فكرة التكامل العمري، عن طريق عدد من الإجراءات الإيجابية. فبدأنا العمل في ١٩٩٢ بخطة للنهوض برفاهية المسنين، من خلال شبكة من المنظمات غير الحكومية على نطاق الأمة. وتوفر الحكومة مساعدة مالية مباشرة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية الأخرى لإنشاء وإدارة مراكز الرعاية النهارية، ودور للمسنين، والرعاية الطبية المتنقلة، والخدمات غير المؤسسية. وتقدم هذه الخدمات للمتقاعدين وللأشخاص الذين تجاوزوا سن الستين وينتمون إلى القطاع غير الرسمي. و ٩٠ في المائة من النفقات التي تتحملها المنظمات غير الحكمية تأتي من منح حكومية ويستوفى الباقي من التبرعات والهبات. وفي المناطق القبلية، تمثل المنح الحكومية نسبة ٩٥ في المائة. والمنظمات الطوعية التي تمولها الحكومة تقوم بتعيين أخصائيين اجتماعيين لمساعدة كبار السن في المسائل القانونية والمصرفية والضريبية. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المساعدة إلى كبار السن لتيسير وصولهم إلى المرافق الطبية الخاصة. وفي الأعوام ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٨، أنفقت حكومة الهند ما يعادل ١٠ ملايين دولار على هذه الخطة.

وفي ١٩٩٧، شرعنا أيضا، من خلال النظام الإداري للقواعد الشعبية التابعة للمجالس القروية، في خطة تستهدف إنشاء دار واحدة على الأقل للمسنين في كل مقاطعة في شتى أنحاء البلاد. ومن أجل المساعدة في إنشائها، تقدم الحكومة منحة تعادل ٠٠٠ ١٢ دولار لكل وحدة. إلا أننا ندرك، أنه يتعين عمل ما هو أكثر بكثير، ونحن الآن بصدد وضع سياسة وطنية لكبار السن، سننتهي منها في القريب العاجل.

ومهما فعلنا على المستوى "الكلي" للسياسات العامة لتحسين حياة الفرد، فإن أصول تلك السياسات تتأصل جذورها في نظم القيم لكل مجتمع وتنمو منها. وقد أطلقت قدرات منتجة هائلة في الـ ٢٠٠ سنة الماضية، مما أحدث تغييرات كبيرة في المعايير والقيم الاجتماعية. وعلى وجه الخصوص، ساعدت عمليات النزوح من الريف إلى الحضر في القضاء على النظام القديم للقيم الأسرية والاستعاضة عنه بنظام موجه نحو الذات لا نحو المجتمع. ولكن ينبغي لنا ونحن نلج إلى القرن المقبل وإلى ألفية جديدة - حينما سيكون واحد من كل خمسة أشخاص، حسبما ورد في تقرير الأمين العام (A/54/268)، كبير السن - أن نقوم على نحو واعٍ بإعادة توجيه تفكيرنا بشأن الحياة: بوصفها كلا واحدا متكاملا، لا تقسيمات على أساس العمر. فالجهود الرامية إلى الإنتاج في مراحل متقدمة من العمر، وتعميق العلاقات المشتركة بين الأشخاص باستخدام تكنولوجيات الاتصال الجديدة، وتهيئة بيئة أفضل وأكثر اخضرارا، وإتاحة حرية أكبر للتنقل ورؤية حضارات أخرى - كل هذه العوامل ستجعل الحياة أكثر ثراء وجديرة بأن نعيشها.

السيد فايكن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن سنة ١٩٩٩ التي كرست بوصفها السنة الدولية لكبار السن، لقيت ترحيبا حارا من كل من الحكومة النرويجية والمنظمات النرويجية غير الحكومية. وقد مثلت السنة الدولية، عشية الألفية الجديدة، حدثا هاما لإظهار أهمية إسهامات كبار السن وقدراتهم في مجتمعاتنا، وفوائد الشيخوخة النشطة والموفورة الصحة.

إن الطريقة التي احتفلت بها النرويج بالسنة الدولية قامت بتنسيقها لجنة وطنية شملت أعضاء من الحكومة

ومن قطاع المنظمات غير الحكومية؛ وترأستها وزيرة الشؤون الاجتماعية. وانصب التركيز بصفة رئيسية على حالة كبار السن، والتعلم مدى الحياة، والتضامن بين الأجيال. وكان التعاون مع دول بحر البلطيق ومنطقة شمال غرب روسيا، وحالة كبار السن هناك، من المسائل التي حظيت بالأولوية أيضا.

وقد سلطت الحكومة النرويجية الضوء على البعد الدولي للسنة الدولية، باستضافة مؤتمر في أوسلو معني بمشاركة كبار السن. وشارك في المؤتمر ممثلون من بلدان الشمال، وبلدان بحر البلطيق، وروسيا، والمفوضية الأوروبية، وأيضا من العديد من المنظمات الأوروبية غير الحكومية. وقد اضطلع عنصران بدور مركزي في هذه الحلقة الدراسية: مجالس المسنين ودوائر العمل التطوعي. وأعتقد أن العنصرين يمكن أن يكونا عاملين رئيسيين في زيادة مشاركة كبار السن.

بيد أن المطمح الرئيسي للجنة الوطنية النرويجية تمثل في تحفيز الأنشطة على الصعيدين الإقليمي والمحلي في بلدي. وقد أتيحت منح من أجل المشاريع المبتكرة والمشتركة بين المنظمات. وبذلت المنظمات غير الحكومية الشريكة في السنة الدولية جهودا كبيرة للتحفيز على القيام بأنشطة من أجل كبار السن ومعهم. ومن بين المشاريع الأكثر نجاحا فيما يتعلق بتحقيق التضامن بين الأجيال، مشروع التعاون بين المدارس ودور نشاط كبار السن بشأن تكنولوجيا المعلومات. وتمثل أحد الأحداث الوطنية الرئيسية التي نظمت خلال السنة في "أسبوع كبار السن" الذي شمل طائفة واسعة النطاق من الأنشطة نفذها كبار السن لصالح كبار السن. وتوجت أعمال السنة الدولية بنجاح، بحفل بث تلفزيونيا في يوم ١ تشرين الأول/اكتوبر. وشاركت في حضور الحفل جلالة الملكة، ورئيس الوزراء، ووزيرة الشؤون الاجتماعية، و ٩٠٠ شخص من كل أرجاء النرويج.

والتحدي الرئيسي الآن يتمثل في متابعة ما أوجدته السنة الدولية من اهتمام وطموحات. وينبغي أن يظل تركيزنا على هذه المسألة متسقا مع مبادئ الأمم المتحدة لعام ١٩٩١ المتعلقة بكبار السن (قرار الجمعية العامة ٤٦/٩١، المرفق). إذ ينبغي أن يظل كبار السن مندمجين في المجتمع، وأن ينظر إليهم بوصفهم موردا من الموارد، وأن يشاركوا بنشاط في صوغ وتنفيذ السياسات التي تؤثر في رفاههم، وأن يقدموا للأجيال الشابة معارفهم ومهاراتهم. والشيخوخة لا تعني بالضرورة أن يصبح المرء مريضا وعاجزا، وكما أشارت خبيرة علم الاجتماع النرويجية الأستاذة غونهلد هاغستاد في بيانها الرئيسي عند بدء الاحتفال بالسنة الدولية في الأمم المتحدة في ١ تشرين الأول/اكتوبر من السنة الماضية، فإن تعزيز الشيخوخة النشطة ينبغي أن يمثل حجر الزاوية في الجهود التي سنبذلها مستقبلا.

وأود أن أدلي ببضع كلمات عن التحديات التي نواجهها في النرويج. فالمهمة الرئيسية ستتمثل في زيادة قدرتنا على توفير الرعاية للضعفاء من كبار السن. وقد شرعت الحكومة النرويجية في خطة رباعية طموحة لتحسين رعاية كبار السن. والأهداف الرئيسية للخطة هي توفير خدمات التمريض والرعاية التي تكفل للمسنين حياة آمنة وكريمة ومستقلة، وكفالة أن يتمكن المسنون من العيش في منازلهم أو في مساكن للإيواء لأطول فترة ممكنة، وتوفير قدرة كافية لضمان توافر الخدمات حينما وحيثما تقوم الحاجة إليها.

وسوق العمل الضيق في النرويج والتطورات الديموغرافية المتوقعة يجعلان من الضروري الحيلولة دون تقاعد القوى العاملة في وقت مبكر أكثر مما ينبغي. ولمصلحة المتقاعدين، قامت الحكومة النرويجية مؤخرا بإدخال زيادة كبيرة على الحد الأدنى للمعاشات.

وتؤيد النرويج بشدة زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة في الأحداث والبحوث ذات الصلة بالشيخوخة. ونحن نرحب بالاهتمام الذي أبدته كل من لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة بقضايا دمج كبار السن ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية. ودورة الجمعية العامة الاستثنائية التي ستعقد السنة المقبلة فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ستتوسع بالتأكيد في هذه الجهود. علاوة على ذلك، فإن أنشطة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في مجال الشيخوخة والتنمية تثبت ديناميتها في متابعة أعمال السنة الدولية، والنرويج، في عملها في ميدان التعاون الإنمائي، تولي أولوية عليا للقطاع الاجتماعي، بما في ذلك توفير الدعم للخدمات الصحية الأساسية. وتستهدف الرعاية الصحية الأولية الفئات الضعيفة، بما فيها كبار السن.

إنني على ثقة من أن بوسعنا أن نتعلم من بعضنا البعض في متابعة أنشطة السنة الدولية. وأنا على ثقة أيضا من أن الأمم المتحدة ستظل تمثل محفلا مفيدا في

هذا الصدد، فضلا عن فائدتها فيما يتعلق بالسنة الدولية للمتطوعين في عام ٢٠٠١.

ويجب أن نبذل جهدا للتأهب للألفية الجديدة بسياسات وحلول قادرة على تحقيق أهداف السنة الدولية لكبار السن. وعلينا جميعا مسؤولية الإسهام في إنشاء مجتمع لكل الأعمار حقا في جميع البلدان.

السيدة أبونتي دي زاكليـن (فنزويلا) (تكلمت بالاسبانية): تؤيد فنزويلا تأييدا تاما البيان الذي أدلي به بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويسرها أن تشارك في الإعراب عن الامتنان للسفيرة خوليا تافاريس دي ألفاريز لإسهامها غير العادي في السياسات التي تعود بالنفع على كبار السن.

ويسر فنزويلا أيضا غاية السرور أن تشارك في الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، في إطار موضوع "نحو مجتمع لكل الأعمار".

إن الاهتمام الدولي الكبير بمسألة الشيخوخة يتجلى بوضوح في الأنشطة التي اضطلع بها لتحقيق هدف إقامة "مجتمع لكل الأعمار"، مجتمع - كما قال الأمين العام - لا يصف كبار السن بأنهم متقاعدون، وإنما يعتبرهم عوامل في التنمية ومستفيدين منها في آن واحد.

في العقود الأخيرة من القرن العشرين بدأت "الثورة الصامتة" - أي بعبارة أخرى، الشيخوخة السريعة للسكان، والتغيرات الديمغرافية التي لا يمكن السيطرة عليها والتي ستمتد إلى الألفية المقبلة، ومع أن الشيخوخة ظاهرة عالمية، فإن معدل زيادتها كان أسرع في البلدان النامية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، تبيّن الإحصاءات السكانية الصادرة عن المركز الكاريبي، المسؤول عن هذا المجال، أن نسبة الذين تجاوزوا سن الستين من السكان تزايدت من ٦ في المائة إلى ٧,٩ في المائة في العقد الأخير، وسترتفع مرة أخرى خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة إلى ١٤ في المائة.

وهناك حقيقة هامة أخرى، وفقا لما ذكرته السيدة مارثا باليز، المستشارة الإقليمية المعنية بالشيخوخة والصحة في منظمة الصحة لعموم الدول الأمريكية، وهي أن الشيخوخة في جميع بلدان العالم، هي مسألة تتعلق في المقام الأول بالجنسين ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ليست استثناء. ومع ذلك، ففي هذه المنطقة يتسم الوضع بمستويات واسعة النطاق من الفقر، تجعل المرأة أكثر ضعفا وذلك، في جملة أمور، نتيجة عجزها المتزايد عن الحصول على موارد اقتصادية. وبالتالي، فمن المهم أن تراعي السياسات الرامية إلى التعامل مع مسائل شيخوخة السكان على المستوى العالمي الاحتياجات المحددة للمرأة، ولكن من المهم أيضا التأكد من أن تكون السياسات الموضوعة للبلدان النامية مختلفة تماما عن تلك السياسات المناسبة للبلدان المتقدمة النمو.

وحكومة فنزويلا، عن طريق برنامجها الطويل الأجل، خطة "بوليفار ٢٠٠٠" وبرنامج التحول الاقتصادي ١٩٩٩-٢٠٠٠، تعزز الظروف المؤاتية لاقتصاد يحقق العدالة الاجتماعية وبالتالي تستفيد منه جميع االفئات الاجتماعية. واحتفالا بالسنة الدولية لكبار السن، قام معهد فنزويلا الوطني لطب الشيخوخة وعلوم الشيخوخة، وهو جهازنا الرئيسي للتعامل مع كبار السن، بوضع برنامج من الأنشطة. وهذه الأنشطة تضمنت الندوة الأولى لتحديث وسائل علاج كبار السن، التي عقدت في كاراكاس من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر لأكثر من مائة من الأطباء العاملين في وحدات طب كبار السن وعلوم الشيخوخة بالمعهد الوطني المذكور. وأود أيضا أن أذكر أسبوع كبار السن الذي نظم بالتعاون مع أهم المنظمات غير الحكومية في البلد.

وفي إطار العمل الاجتماعي، تبذل الحكومة والمجتمع المدني جهودا منسقة لتحقيق الرفاه العام لجميع أعضاء المجتمع الفنزويلي. وفي هذا الصدد، وفيما يتصل بالأهداف المتعلقة بالتعامل مع كبار السن في الأسرة، وهي الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي، نرى من المهم أن نذكر الأفكار التي عبَّرت عنها السيدة الأولى للجمهورية في بيانها في الأمم المتحدة، احتفالا باليوم الدولي للأسرة، الذي تضمن ضرورة دعم الأسر عن طريق النهوض باستعادة وضع الأسرة باعتبارها أداة لتحسين العالم والحياة.

وتضمَّن البيان فكرة أخرى وهي أن وحدة الأطفال والبالغين وكبار السن، بصرف النظر عن صلات وخصائص البيت الذي يجمعهم، تنطوي على إمكانات لا تراها دائما منظمات العمل الاجتماعي ووسائلها، وأن هذا يجيء في إطار مفهوم "مجتمع لكل الأعمار".

إن الشيخوخة، بوجه عام، في بعدها الفردي، هي عملية تستمر استمرار الحياة. ولهذا، فإن الجهود التي

تبذل لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والروحي لأعضاء مجتمع المتقدمين في السن تهم الجميع، وبلوغ هذا الهدف يفيد البشرية كلها.

ولهذا، فإن الاحتفال بالسنة الدولية مكّننا من التفكير، ليس فقط في الحوار بين الأجيال في الإطار المفاهيمي لـ "مجتمع لكل الأعمار"، وإنما أيضا في الحوار الداخلي الضروري المتعمق الشخصي والمخلص الذي يجريه الشخص مع نفسه.

في الختام، لا يزال البشر يأملون دائما في أن تطول أعمارهم. وهذا الأمل كان دائما مصحوبا بوهم الشباب الأبدي. وهما رغبتان لا تستبعد إحداهما الأخرى، بل هما تكملان بعضهما البعض. ولكننا سنكون شبابا إلى الأبد في قلوبنا إذا عشنا بكرامة حتى آخر أيامنا، وإذا شعرنا بأننا مفيدون للمجتمع، وبشكل خاص، إذا أمكننا أن نتشاطر خبرتنا الفردية الفريدة والوحيدة من نوعها - الخبرة التي اكتسبناها من ذلك الكتاب العالمي العظيم المعنون "الحياة".

السيدة فريتشي (ليختنشتاين) (تكلمت بالانكليزية): لقد كان اعتماد الجمعية العامة لخطة العمل الدولية للشيخوخة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، إيذانا ببداية إدراك جديد لعملية الشيخوخة منذ المولد وطوال دورة الحياة. ومنذ ذلك الوقت، أخذت مسائل تعزيز الشيخوخة النشطة، وكذلك ضمان المشاركة التامة وتحسين نوعية الرعاية في الشيخوخة تعرض تدريجيا في جدول أعمال العديد من هيئات ووكالات الأمم المتحدة، حتى توجهت بإعلان سنة ١٩٩٩ السنة الدولية لكبار السن.

ومن المهم بصفة خاصة أن نسلّم بأن ثورة إطالة الأعمار تغير مفهوم الشيخوخة. فعلى امتداد السنوات الماضية، كان سكان العالم يتحركون بصفة مستمرة من حالة تتسم بارتفاع معدلات المواليد والوفيات إلى حالة تتميز بانخفاض معدلات المواليد والوفيات. وقد زاد عدد كبار السن ونسبتهم بمعدل لم يسبق له مثيل. ففي حين كان عدد مَن يبلغون من العمر ٦٠ عاما أو أكثر ٢٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٥٠، أصبح عددهم اليوم ٥٥٠ مليون نسمة تقريبا، وحوالي عام ٢٠٢٠، سيصل عدد المسنين من سكان العالم إلى بليون نسمة. ومن المتوقع أيضا أن تحدث الزيادة الرئيسية في عدد كبار السن في العالم، في البلدان الأقل نموا، وأن تظل النساء يشكلن الأغلبية من كبار السن في جميع أنحاء العالم.

إن امتداد العمر الذي يرجع إليه السبب إلى جانب انخفاض معدل الخصوبة، في شيخوخة السكان على الصعيد العالمي، يؤثر على كل من المجتمع والأفراد. وتتضمن آثاره العديدة على المجتمع، أنماط الإنتاج، وظروف سوق العمل، والخدمات المطلوبة. ومع ذلك، فكثيرا ما يجري التأكيد على الجوانب السلبية للشيخوخة، مثل ارتفاع تكلفة توفير الخدمات والمنافع الاجتماعية، بينما يجري تجاهل الإسهام الثمين الذي يقدمه كبار السن للمجتمع.

ولئن كانت أغلبية كبار السن تواصل الحياة الصحية والمنتجة، فإن مخاطر الاعتماد على الآخرين تتزايد بتزايد العمر. والنظم التقليدية لدعم كبار السن تواجه الآن تحديات. فنظرا للتطور الديمغرافي، بدأت النسبة بين كبار السن وأفراد الأسرة الأصغر سنا المتاحين لتقديم الرعاية في التدني، وأخذت أنماط الدعم الأسري التقليدية في التآكل. ولهذا، ستظل الحكومات مسؤولة عن رسم سياسات لتقديم الرعاية لكبار السن المعالين، ودعم مَن يقدمون هذه الرعاية.

وفي هذا السياق، من المهم أن نلحظ أن زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة ستؤدي لا محالة إلى تضارب الطلبات المفروضة على المرأة، التي تواجه أعباء مضاعفة، بل وثلاثية، من رعاية الطفل، ورعاية المسنين، والحياة الوظيفية. وهكذا، يصبح مكان العمل موقعا حيويا لتقديم المساعدة للموظفين الذين يقدمون الرعاية أيضا.

ونتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/54/268، الذي يسلّط الضوء على بعض الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها على الصعيد الوطني، ومن جانب المنظمات غير الحكومية وفي إطار منظومة الأمم المتحدة كذلك. وأود أن أشير إلى بعض الأنشطة الترويجية والأنشطة الممتدة التي يُضطلع بها حاليا أو سيضطلع بها مستقبلا في نطاق برنامج الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن ومتابعتها في ليختنشتاين.

وقد أنشأت اللجنة الوطنية للاتصال والاستشارة بشأن الشيخوخة "منطلقا للأجيال" يعمل بوصفه محفلا متعدد الأجيال لتبادل الآراء حول كيفية تحقيق نوعية جيدة لحياة بغض النظر عن العمر. والرابطة الوطنية لكبار السن، بالتعاون مع الشرطة الوطنية وشركة خاصة للأمن، نشرت كتيبا يستهدف توعية كبار السن بالمخاطر

والأخطار التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية، ونصحهم بالتدابير الوقائية التي يمكنهم اتخاذها. وقد بثت الإذاعة الوطنية، بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر من هذا العام، سلسلة من البرامج المتعلقة بمسائل الشيخوخة. وتقدم اللجنة الوطنية للاتصال والاستشارة بشأن الشيخوخة دورات دراسية للأفراد الذين يرغبون في العمل كضباط اتصال لمد الجسور بين الأجيال. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ سيناقش اجتماع للخبراء مشاكل الشيخوخة، وسيكون من بين المشاركين كبار السن أنفسهم، ومؤسسات الرعاية الوطنية والسياسة.

إننا ننظر وراءنا إلى قرن مضى زاد فيه متوسط العمر المتوقع زيادة هائلة، وحدثت فيه تغيرات عميقة في الهياكل العمرية للمجتمعات. وستمتد هذه التطورات إلى القرن المقبل، وستتطلب مواصلة اتخاذ الإجراءات. ونعرب عن أملنا في أن يصبح "مجتمع لكل الأعمار" واقعا اجتماعيا في الغد القريب.

وختاما، أود أن أشكر بصفة خاصة السفيرة خوليا ألفاريز على مساهماتها القيِّمة في تحويل فكرة السنة الدولية لكبار السن إلى واقع، وأشكر أيضا السيد أوريليو فيرنانديز، مستشار الشؤون الاجتماعية في البعثة الدائمة لإسبانيا، على عمله.

السيد إنغولفسن (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): نرحب بالتقرير الذي قدمه الأمين العام عن هذه القضية الهامة، والذي نرى أنه يتيح معلومات هامة للدول الأعضاء؛ ونوافق على كل ما جاء فيه من استنتاجات.

تبذل سلطات أيسلندا قصارى جهدها لتعزيز وضوح القضايا التي يواجهها المسنون في المجتمع المعاصر. وقد شكّلت في أيسلندا لهذا الغرض لجنة تنفيذية للسنة الدولية لكبار السن، ولتضع أيضا خطة للأحداث والمشاريع. وقد تركَّزت أعمال اللجنة على جوانب رئيسية أربعة تتعلق بالمسنين، وهي التعليم، والمسائل الاقتصادية، والشؤون الاجتماعية، والصحة.

وكان أحد المشاريع يرمي إلى إجراء دراسة عن مستوى معيشة كبار السن وأسلوب حياتهم في أيسلندا، بما في ذلك إجراء مقارنات، إلى أقصى حد مستطاع، مع الفئات العمرية الأخرى والبلدان الأخرى. واستندت الدراسة إلى بيانات جمعت أثناء الفترة ١٩٨٨-١٩٩٩.

ووفقا لهذه الدراسة، انخفض الفقر إلى حد كبير بين كبار السن في أيسلندا أثناء السنوات العشر الماضية. وبالنظر إلى أسلوب حياة كبار السن، يتضح أن هذه الفئة نشطة جدا في سوق العمل وفي المجتمع بصفة عامة في أيسلندا، مقارنة بالبلدان المجاورة. فمشاركة كبار السن في سوق العمل في أيسلندا مرتفعة بشكل غير عادي مقارنة بمثيلتها في المجتمعات الغربية الأخرى، مما يشير إلى أن هذه الفئة لا تزال تضطلع بدور نشط جدا في المجتمع.

ويتابع كبار السن وسائط الإعلام الجماهيري، وبرامج الأخبار في الإذاعة والتلفاز، على سبيل المثال، أكثر من متابعة الشباب لها. وهم أيضا يقرأون الصحف بمعدل أكبر. وهم نشطون في حياة مجتمعاتهم المحلية، ويشاركون في مختلف الأنشطة الترفيهية، وهذه مسألة هامة تحول دون استبعادهم من المجتمع.

ولكبار السن نظرة للحياة تختلف اختلافا كاملا عن نظرة الشباب لها. فهم أكثر ميلا من غيرهم نحو احترام الدين، وهم أكثر تدينا بشكل عام. وأكثر اهتماما بالرفاه الاجتماعي، ويحتفظون بموقف أكثر إيجابية إزاء العمل، كما أنهم أكثر إخلاصا لأصحاب العمل، وإحساسهم بالمبادئ الأخلاقية أقوى من إحساس الأجيال الأصغر سنا.

وستستخدم نتائج هذه الدراسة كأساس لرسم سياسات المستقبل بالنسبة للمسائل المتعلقة بالمسنين.

وأخيرا، نتفق مع الأمين العام في توصياته بأن توسع الحكومات من نهجها المتعلقة بشيخوخة الأفراد، مستكملة رعاية كبار السن وأمنهم بالتدابير التي تعزز مشاركة المسنين مشاركة فعالة في المجتمع.

السيدة بروبي (غانا) (تكلمت بالانكليزية): يشرف وفد غانا أن يخاطب الجمعية العامة، وأن يعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧، بشأن متابعة السنة الدولية لكبار السن.

إن الجمعية العالمية للشيخوخة، التي عقدت في فيينا في ١٩٨٢ سلَّطت الأضواء على مسألة شيخوخة سكان العالم وما يصاحبها من تحديات للمجتمع. فقد تسارعت شيخوخة سكان العالم حتى أصبح عدد السكان الذين بلغوا ٦٠ عاما أو أكثر يقدر اليوم بحوالي ٦٠ مليونا، ويُتوقع أن يزيد هذا العدد إلى ما يقرب من

بليونيـــن بحلول عـــام ٢٠٥٠. وآنذاك سيكون عدد كبار السن من السكان أكبر من عدد الأطفال. ومع ذلك، ستكون هذه الزيادة أكبر بكثير في العالم النامي حيث سيتزايد عدد من بلغوا ســـن الستين أو تجاوزوها من ٣٥٠ مليون في عام ١٩٩٨، إلى ١,٦ بلايين تقريبا في عام ٢٠٥٠.

وبسبب ذلك التطور، رحبت غانا بقرار الجمعية العامة في ١٩٩٢، بأن تحتفل بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩، وبقيام الأمين العام لاحقا، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، باستهلال السنة الدولية بموضوع "مجتمع لكل الأعمار". ولا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على مدى صحة وملاءمة اختيار هذا الموضوع، بالنظر إلى الاتجاه السائد نحو إهمال المسنين والإقلال من شأن احتياجاتهـــم وتطلعاتهم حتـــى في المجتمعات، مثل مجتمعنا، التي تنظر إلى المسنين كمستودع للحكمة.

إن الهجرة من المناطق الريفية التي يعيش فيها الجزء الأعظم من المسنين، أثَّرت سلبا على أنماط التفاعل الاجتماعـــي والعلاقـــات الاجتماعية في إطار النظام الأسري التقليدي في غانا. ونتيجة لذلك، بدأت علامات الوحدة والإهمال تظهر على كبار السن في غانا. وبالتالي، فإننا مقتنعون بأن المجتمع الذي ينتعش فيه الجميع، حسبما يتوخاه المجتمع الدولي، هو الذي يكيف هياكله وسياساته وخططه لتلبـــي احتياجات الجميع، وتتجاوب مع قدراتهم، وهكذا تفجر طاقات الجميع - بما في ذلك المسنون، ولمصلحة الجميع.

وسعيا وراء هذا الهدف، أعدت حكومة غانا سياسة وطنيـــة للشيخوخة، ترمـــي إلى تحفيز اندماج كبار السن في المجتمع، لتمكينهـــم من أن يشاركـــوا بصورة كاملة في هـــذا المجتمع. وفي هذا السياق، تلتزم الحكومـــة باستئصال الفقـــر من بين كبار السن وأسرهم، من خلال توفير أنشطة لتوليد الدخل وخلق فرص العمل، كتشغيل كبار السن في تعليم برامـــج تنمية المهارات في مجال الصناعات اليدويـــة، مثل صناعـــة الخزف والنسيج. وتتضمن مشاريـــع توليد الدخل التي تستهدف النساء، توظيـــف كبيرات الســـن الناشطات لرعايـــة الأطفال في مراكـــز الرعاية النهارية للطفولة. والمقصود بهذه السياسة أن تكون مختلفة عن الترتيبات المتعارف عليها، والتي تركز على توفيـــر الرعاية لكبـــار السن، وذلك لإعطائهـــم فرصة للمشاركـــة في الحيـــاة الاجتماعية المنتجة، وأن تكون أداة هامة لتعزيز العلاقات المتبادلة بين الأجيال.

وقد أنشأت الحكومة، بالتعاون مع منظمة "مساعدة المسنين في غانا" (Help Age Ghana) - وهي منظمة غير حكومية - أول مركز للرعاية النهارية لكبار السن، وهي تعتزم فتح المزيد من هذه المراكز لتشارك في مسؤولية رعاية أفراد الأسرة من كبار السن. وهذه السياسة من شأنها تشجيع الدعم الأسري المتواصل، مع تخفيف بعض أعباء رعاية المسنين عن كاهل الأسرة.

وتنظر الحكومة أيضا في تقديم تخفيضات ضريبية كبيرة وإعانات لدعم كبار السن. وهذه السياسة يقصد بها تقديم التسهيلات والغوث والتشجيع لأعضاء الأسرة الذين يعيشون مع أفراد الأسرة الأكبر سنا ويسهرون على رعايتهم، فضلا عن الحفاظ على النظام الرسمي التقليدي للرفاه والدعم الاجتماعيين، وعلى العلاقات المتبادلة بين الأجيال. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الحل الدائم لمشكلة الفقر التي نُكب بها المسنون في مجتمعنا، هو إصلاح نظامنا للضمان الاجتماعي، بتوسيع نطاقه ليشمل رعاية النسبة المئوية الهائلة من السكان، التي تنتمي إلى القطاع غير الرسمي، مثل صغار التجار والصيادين والمزارعين. وفي هذا الصدد، أدرجنا في سياستنا برنامجا للتنمية مـــدى الحياة، لتوفيـــر مصادر رزق أفضل في المراحل المتأخرة من حياة الفرد. وهي سياسة تستهدف تعزيز التعلم وأساليب الحياة الصحية مدى الحياة؛ وإذا نفذت كما يجب، ستوفر لشبـــاب اليوم الأمن والاستقلالية والحماية في شيخوختهم.

وكجزء من الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، استهلت الحكومة هذه السنة الدولية، في آذار/ مارس، بحملات تعليمية في كل أنحاء البلاد لزيادة الوعي بمحنة المسنين في مجتمعنا. كما نفذت الحكومة بالتعاون مع منظمة "مساعدة المسنين في غانا" (Help Age Ghana) برنامجا للتفاعل بين الشباب والمسنين. ويقوم أطفال المدارس بزيارة المسنين في مجتمعاتهم المحلية أيام الأحد للتعلم منهم أو مساعدتهم في أعمالهم المنزلية. وتقدم الحكومة الآن خدمات طبية مجانية للمسنين.

وقد أعلن يوم الجمهورية في غانا "يوم كبار السن" وأقيمت حفـــلات رسمية (دوربارات) وحفلات استقبال، تكريما لكل المواطنين كبار السن. وعلى نفس المنوال، استضاف الرئيس جيـــري راولينغـــز بعض كبار السن على حفل غداء أعرب فيه عن تقديره لعملهـــم الممتاز قائلا "بدون تفانيكـــم لما وصلت غانا إلى ما وصلت إليه الآن".

ختاما، نأمل في أن يتواصل تفاني المجتمع الدولي في قضية رفاهية المسنين في الألفية المقبلة.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): يسعدنا أن نشارك في هذه الاجتماعات الخاصة التي تعقدها الجمعية العامة للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، والتي تعتبر تحية واجبة لكبار السن الذين يمثلون، دون شك، قطاعا قيّما من قطاعات المجتمع.

ومن واجبنا أن نعترف بالدين التاريخي الذي ندين به لكبار السن. فإنجازاتهم ونجاحاتهم ودروسهم هي التي خلقت المجتمع الذي نعيش فيه، وهي التي شكّلت الأساس لمنجزاتنا. ومن واجبنا أيضا أن نعترف بقيمتهم الحالية وكرامتهم الفردية، والإسهامات التي يمكن أن يقدموها حتى الآن للمجتمع، والدروس التي يمكن أن يعلّمونا إياها، وخبرتهم الواسعة وحكمتهم وعطفهم وتفهّمهم.

ومع ذلك، نلحظ بعين القلق التحديات الخاصة التي يواجهها كبار السن ومشاكل الصحة والفقر التي تتهددهم. ومن الضروري، إذن، أن نعترف بكرامة كبار السن وأن نحميها ونعززها، ونوفر لهم أفضل الظروف المعيشية الممكنة، حتى يتمكنوا من إشباع تطلعاتهم بالكامل كأفراد. ونعتقد إنه من الأساسي أن نعتمد تدابير فعالة لكفالة أمنهم الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن منحهم فرصا كافية للإسهام في التنمية الوطنية.

وفي هذا السياق، يسر وفد بلادي أن يكرر التأكيد على التزام كوستاريكا بمتابعة وتنفيذ خطة العمل الدولية التي اعتمدتها الجمعية العالمية للشيخوخة في عام ١٩٨٢. وفي هذا الصدد، نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا الدائم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

واضطلعت كوستاريكا بعدد من التدابير الملموسة الموجهة نحو تنفيذ المبادئ التي تضمنتها خطة العمل الدولية والقرار ٩١/٤٦. ونحن ندرك الإسهامات التي يقدمها المسنون إلى المجتمع الكوستاريكي، كما لاحظنا المجموعة الواسعة من المواقف الصعبة التي تواجه المسنين، وضرورة توفير استجابات كافية من السياسة العامة. وقد حاولنا أن نسبغ عليهم اعترافا بأفضالهم وأن نضمن لهم ما يستحقونه من كرامة ومشاركة واستقلالية والحق في التنمية الكاملة.

وأخيرا اتخذنا التدابير اللازمة لمدهم بالرعاية الخاصة التي يحتاجون إليها. كما أن السيدة الأولى لكوستاريكا، السيدة لورينا كلير دي رودريغيز شاركت بنشاط، مع لجنة وطنية، في افتتاح السنة الدولية لكبار السن. وعقد محفل عالي المستوى للسلطات الوطنية بهدف وضع عدد من البرامج الموجهة بالتحديد إلى كبار السن. وأجريت دراسة عن حالة هذا القطاع السكاني واستعرضت البرامج الوطنية وأعد جدول زمني وطني للأنشطة المتعين الاضطلاع بها في هذا الصدد.

وتتضمن شتى الخدمات التي تقدم لكبار السن في كوستاريكا أفرقة رعاية صحية متعددة التخصصات، تضم اخصائيين في طب الشيخوخة، وفي علم الشيخوخة، واخصائيين اجتماعيين، وممرضات وأطباء أسنان وما إلى ذلك. وهؤلاء المهنيون يزودون شبكات الدعم بالمشاركة الاجتماعية، كجزء من مجهود مشترك بين القطاعات الحكومية لتوفير الرعاية المتكاملة للمسنين. وكان هذا البرنامج ناجحا بصفة خاصة.

وفي مجال الرعاية الصحية أيضا افتتح برنامج للمساعدات البعيدة عن الموقع، يوفر التدريب للمسؤولين والمسنين ولعائلاتهم فيما يتعلق بالاحتياجات الصحية الأساسية لذلك القطاع من السكان. ويقدم البرنامج تغطية واسعة بتكلفة منخفضة. وبالإضافة إلى ذلك أنشئت لجان محلية لرعاية المسنين، بتوجيه من المستشفى الوطني لأمراض الشيخوخة. ولدينا أيضا وكالات وطنية ومحلية تقدم الرعاية لكبار السن في حالة إساءة معاملتهم أو التخلي عنهم. وأنشئ برنامج "العمر الذهبي" الذي يتلقى الأشخاص المسنون من خلاله معاملة خاصة في المصارف والنقل العام والمؤسسات التجارية. وتحقيقا لهذه الغاية يتم تزويدهم ببطاقات خاصة للهوية.

ونهوضا بقيام مجتمع لكل الأعمار، وبصفة خاصة لتحسين العلاقات بين الشباب والمسنين، وضع شرط لمنح الزمالات، يقتضي من الشباب تقديم الخدمات إلى كبار السن. ويُرى أن الاتصال والتدرب بين هاتين الفئتين سوف يفيد كلا القطاعين السكانيين.

وفي هذا الصدد قدم مكتب السيدة الأولى مشروع قانون، إلى الجمعية التشريعية للنظر فيه واعتماده، يرمي إلى توطيد الإنجازات القائمة واعتماد تدابير إضافية.

ولكل هـــذه الأسباب يسرنـــا جدا أن نؤيد مشروع القرار المقدم إلى هذه الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة، وهو مشروع نشارك في تقديمه باهتمـام كبير. ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء بقصد الإسهام فـي إنشاء مجتمع لكل الأعمار وفي رفاهة كبار السن في العالـم، الذين هـُم في أشد الحاجة إلى هذا، والذين سوف يقدرون ذلك تقديرا عظيما.

وأخيرا يجب أن نعترف بالدور الهام الذي لعبته السفيرة جوليا ألفاريز من الجمهورية الدومينيكية في افتتاح السنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. كما نود أن نعرب عن التقدير لتعاون إدارة شؤون الإعلام واللجنة غير الحكومية المعنية بالشيخوخة.

السيد بروسـَّر (استراليا) (تكلم بالانكليزية): كانت استراليا مؤيدا قويا للسنة الدولية لكبار السن. فلقد اعتنقنا بحرارة هـــذا المفهوم في استراليا، وفي قيامنا بذلك كنا نفخـــر بالإسهام فـــي الجهود الدولية لترويج أهداف السنة، كما تجســـدت في مبـــادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، ولتغطية الميادين الرئيسية المتمثلة في الاستقلاليـــة والمشاركـــة والرعاية وإشباع الذات والكرامة.

وتؤمن استراليا بأن لكبار السن دورا يلعبونه في تنميـــة المجتمع. وينبغـــي أن يـُنظر إليهم على أنهم مشاركين نشطين في المجتمع العالمي، وأن عليهم تقديم مساهمـــة ذات شـــأن إلى المجتمع المحلي، بدلا من أن يكونوا عالة على المجتمـــع ينتظـــرون منـــه الرعاية والراحة.

والاعتراف بالدور الشرعي والقيـِّم الذي يؤديه كبار السن في المجتمع، متزايد الأهمية بما أن العمر المتوسط للسكان المسنين يتزايد. وكما توضح آخر الإحصاءات فإن متوســـط العمر المتوقـــع آخذ في التزايد. وبالمقياس العالمي يوجد أكثر من شخص مـــن كل ١٠ أشخاص يزيد عمره الآن على الستين. وسوف تـــزداد هذه النسبة أكثر من ذلك في السنوات المقبلة.

وفـــي استراليا أيضا تتزايد أعمار سكاننا. ففي السنوات العشريـــن القادمة من المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم في استراليا ٨٠ سنة فأكثر بنسبة ٦٣ في المائة؛ فمن أقل قليلا من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٨٥٠ ٠٠٠ نسمة، أو شخص من كل أربعة أشخاص، بحلول عام ٢٠١٦.

وتدرك الحكومة الاسترالية المساهمة الهامة والقيـِّمة التي يقدمهـــا كبار الســـن لمجتمعنا على المستويات السياسية والمجتمعية والأسرية. ففي استراليا اعتبرنا السنة الدولية لكبار السن فرصـــة هامة لوضع نهج على نطاق الأمة لمعالجة قضايا الشيخوخـــة والاحتفاء بتنوع وثراء سكاننا كبار السن، والاعتراف بإسهامهم المتواصل في المجتمع. وفي استراليا، كما هو الحال في بلدان أخرى وفـّرت السنة الدولية أيضا الفرصة والحافز للعمل بنشاط على تغيير الطريقة التي ينظر بهـــا الاستراليون إلى كبار السن. ونحن نعلم جميعـــا أن تغييـــر السلوكيات عامل أساسي في إحداث تغيير حقيقي في المجتمع.

وقد أخذت استراليا التزامها بالسنة الدولية لكبار السن مأخذ الجـــد. فبدأنا استعداداتنا في وقت مبكر. وخلال عام ١٩٩٨ أجريت مشـــاورات مجتمعية موسعة مع كبار السن في شتى المواقع عبر استراليا، للتأكد من أن إطار سياسة الحكومة للسنة يعكس القضايا الرئيسية ذات الأهمية لهؤلاء الناس.

وانبثقت من هـــذه المشاورات المجتمعية عشرة مواضيع رئيسية. وهي تتراوح بين الصحة والرفاهة وبين العمالة والتعليم. ووفـّرت هذه المواضيع أسس أولويات الحكومة الاتحادية ومشاريعها خلال سنة ١٩٩٩. وأردجت المواضيع العشرة في اختصاصات الاستجابة الرئيسية للحكومة للسنة الدولية في مجال السياسة العامة - وهي الاستراتيجية الوطنية لشيخوخة استراليا.

ويسرني أن أذكـــر أنه تحت إدارة وزير رعاية المسنين، الأونرابل برونوين بيشوب، عضو البرلمان، شكـّلت الاستراتيجيـــة الوطنية لشيخوخة استراليا، الأساس لوضع سلسلة من المبادرات والأنشطة العملية والمبتكرة للنهوض والاعتـــراف بدور كبار السن في مجتمعنا وتشجيعه.

وتضمنت المبادرات الوطنية الرئيسية حملة وطنية لوسائط الإعلام "استراليا النشطة" تروج لفوائد أنشطة الاستراليين كبار السن؛ وبرنامجا إعلاميا وطنيا لتوعية الاستراليين كبار السن بالتكنولوجيا الجديدة المرتبطة بالصيرفة الالكترونية؛ ومشروعا وضعته مصلحة العمالة وعلاقـــات محل العمـــل والأعمال التجاريـــة الصغيرة

لمساعدة وتشجيع الباحثين عن العمل، الناضجين في السن.

وفي ميدان التعليم، وفّر التمويل للبرامج الوطنية مثل مشروع الدوائر التعليمية للسنة الدولية لكبار السن، الذي يرمي إلى وضع برنامج في كل ولاية وإقليم لإعطاء الاستراليين المسنين الفرصة للمشاركة في مناقشات صغيرة وغير رسمية ومجموعات تعلّم بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع.

لقد أنشأت استراليا جائزة لتكريم كبار السن من الاستراليين وجائزة وطنية حكومية لشخصية العام من كبار السن الاستراليين، وبهذا تكون قد أنشأت ما نعتقد أنه أول جائزتين من نوعهما. وهاتان الجائزتان تعترفان بالمساهمة التي لا تقدر بثمن، التي يقدمها كبار السن الاستراليون للمجتمع. وقد أعلن رئيس الوزراء، في ٣٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٩، عشية السنة الدولية لكبار السن، عن الجائزة الحكومية لشخصية العام من كبار السن الاستراليين. والحائز لهذه الجائزة، سليم داستي، هو مغن استرالي مشهور في حقل الموسيقى الريفية، يقيم علاقات طيبة مع كل جماعات الاستراليين ويسجل مقطوعات مدوية النجاح من الموسيقى الريفية منذ أكثر من ٥٠ سنة. وقد بلغ من العمر ٧٢ سنة، ولا يزال يتجاهل التقاعد ويواصل فعل ما يروق له: فهو يغني ويسافر ويسجل الموسيقى ليشارك فيها الآخرين. بيد أن الأهم من ذلك هو أن سليم داستي معروف بأنشطته الخيرية التي تتضمن زيارة المرضى والاشتراك في حفلات موسيقية لصالح الأقل حظا، والعمل لحساب مؤسسة القلب الاسترالية.

وفي إطار مبادرة برنامج جوائز التكريم، شُجع المجتمع على أن يرشح للجائزة أشخاصا من كبار السن الاستراليين الذين يشكلون نماذج ممتازة يقتدي بها المجتمع المحلي. وفي كل دائرة انتخابية سيختار عدد يصل إلى ٢٠ من كبار السن الاستراليين الذين قدموا مساهمات هامة في حياة مجتمعهم المحلي، لكي يحصلوا على جوائز التكريم؛ وسيدعى من كل دائرة أكثر الفائزين بالجائزة امتيازا لحضور عدد من الاحتفالات الخاصة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، في عاصمة استراليا كانبرا.

وكجزء من استراتيجية شاملة للاتصالات، أصدر وزير شؤون رعاية المسنين نشرة توفر للمجتمعات المحلية مجموعة متنوعة من المعلومات عن السنة الدولية لكبار السن، وعن تنفيذ الأنشطة المرتبطة بها، ويجري إصدار نشرة صحفية بمناسبة السنة الدولية لكبار السن، كما أنشئ موقع على شبكة الإنترنت، وأصدرت الهيئة الملكية لصك النقود رسميا مجموعة تذكارية للهواة تتكون من ست عملات كل عملة منها عبارة عن دولار استرالي عليه شعار السنة الدولية لكبار السن. وللاحتفال بهذه السنة، أصدرت هيئة البريد الاسترالية طابعين بريديين قيمة الواحد منهما ٤٥ سنتا.

وفي ميدان الصحة، استحدثت فرقة العمل للشيخوخة الموفورة الصحة نهجا منسقا على نطاق الدولة للشيخوخة موفورة الصحة والسنة الدولية لكبار السن؛ وتضم فرقة العمل ممثلين عن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والأقاليم في استراليا. وقد أعدت مسودة لاستراتيجية وطنية للشيخوخة موفورة الصحة، بهدف التعرف على التحديات التي تواجهها الحكومة والأعمال التجارية والمجتمع المحلي والأفراد في مجال تلبية احتياجات الاستراليين مع تقدمهم في السن.

واستكمالا لهذه المبادرات، تعمل الحكومة الاسترالية على تشجيع مشاركة المجتمع على نطاق واسع في الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن. وفي حدود ميزانية عامة تقرب من ١١ مليون دولار استرالي خصصت لأنشطة السنة الدولية لكبار السن، اعتمدت الحكومة ٥٦٠ ٠٠٠ دولار استرالي لإنشاء "الائتلاف الاسترالي ٩٩"، وهو شبكة أقيمت على نطاق الدولة تضم أكثر من ١ ١٠٠ منظمة غير حكومية ينتمي أعضاؤها إلى السكان المسنين، وتتركز اهتماماتها عليهم.

ويوفر "الائتلاف الاسترالي ٩٩" إطارا هاما وأنشطة وأحداثا منسقة للمجتمع لأغراض السنة الدولية لكبار السن، وقد تبين أن الائتلاف يشكل قوة دينامية وراء المبادرات الاسترالية الرامية إلى الترويج للسنة الدولية. كما أنه أرسي أساسا قويا داخل المجتمع لصالح الترويج على الأمد الطويل لأهداف السنة الدولية لكبار السن.

وتلتزم استراليا التزاما عميقا بالعمل بفعالية من أجل تطوير مجتمع متكامل لا يمارس فيه تمييز ضد كبار السن بسبب سنهم، ومن المهم أن نواصل التسليم بأن حكمة ومساهمة كبار السن من الاستراليين هي الأساس الذي يستند إليه مجتمعنا ومصدر قوته. إن الأنشطة والمبادرات التي ذكرتها والمتصلة بالسنة الدولية لكبار

السن وفَّرت أساسا صلبا لإحداث تغيير حقيقي في تصورات استراليا عن كبار السن. ونحن نسلِّم بأنها عملية متواصلة، وأن الحكومة والمجتمع مسؤولان معا عن الحفاظ على زخمها.

وعلى الصعيد العالمي، كما هو الحال في استراليا، من المهم أيضا أن نكفل ألا تتوقف القوة الدافعة للتغيير عندما تنتهي السنة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وتحقيقا لهذا الهدف، نؤيد عقد اجتماع عالمي، في عام ٢٠٠٢، لاستعراض نتائج الجمعية العالمية الأولى للشيخوخة. وتتوقع استراليا أن تتمكن من تقديم تقرير إلى ذلك الاجتماع العالمي، بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لشيخوخة استراليا.

السيد بوندهون (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة ويشرفني أن أشارك، بالنيابة عن حكومة جمهورية موريشيوس، في الجلسات العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة على وجه الخصوص للسنة الدولية لكبار السن، واسمحوا لي بداية أن أنتهز هذه الفرصة لأنقل إليكم، سيدي الرئيس، وإلى كل الوفود المشاركة في هذه الجمعية، أصدق تحيات حكومتي وشعب موريشيوس، وبخاصة كبار السن.

ويود وفدي أن ينضم إلى غيره من الوفود في الإشادة بالمبادرة الجديرة بالثناء التي أقدمت عليها الجمعية العامة بتكريس أربع جلسات عامة في دورتها الرابعة والخمسين لتمكين الدول الأعضاء من تقديم تقارير عن احتفالها بالسنة الدولية لكبار السن. وهذا في حد ذاته يشهد على عزم المجتمع الدولي الثابت على إيلاء المزيد من الاهتمام لأوضاع كبار السن في بلداننا.

ومن دواعي الأسف الشديد حقا أن نذكّر بأن السكان المسنين، شأنهم شأن الفئات الضعيفة الأخرى في مجتمعنا - مثل النساء والأطفال - عليهم في المعتاد أن يتحملوا العبء الأكبر من الواقع القاسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، أو الآثار غير المرغوبة للكوارث الطبيعية والصراعات وويلات الحروب. ومن المؤسف، أن هذه هي الحالة السائدة في عدة بلدان ليس في مقدورها أن تولي الاهتمام الكافي للسكان المسنين لأسباب ترجع إلى ظروف متباينة. ومن جهة أخرى، تنامى اتجاه عبر السنين نحو إغفال الإسهامات الكبيرة التي يقدمها كبار السن منا في شق طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد من بلداننا، وأولا وقبل كل شيء، في تمكين العالم من بلوغ مستوى لم يسبق له مثيل من التقدم والتطور في جميع المجالات، سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية أو علمية على مدى عقود قليلة في غضون هذا القرن.

واعترافا بالدور غير العادي الذي اضطلع به كبار السن في عالمنا في تشكيل هذا العالم الحديث، ينبغي لكل الدول الأعضاء والعالم بأسره أن تشيد بسكاننا المسنين وأن تجاهد معا، من خلال التعاون الوطني والدولي، في سبيل تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق رفاهية كبار السن، وبخاصة الضعفاء منهم والأقل حظا.

ورغم أن خطة العمل الدولية للشيخوخة، التي اعتمدتها الجمعية العالمية للشيخوخة في عام ١٩٨٢، قد نجحت في إثارة الوعي العالمي بقضية الشيخوخة. ففي الوقت الراهن تقوم حاجة ملحَّة لاستعراض تلك الخطة لكي تدخل في الحسبان التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت على مر الـ ٢٠ سنة الماضية. ومن ثم، فإننا نرحب بالاقتراح الداعي إلى عقد جمعية عالمية ثانية في عام ٢٠٠٢، بهدف اعتماد خطة عمل منقحة واستراتيجية طويلة الأجل بشأن الشيخوخة، في سياق مجتمع لكل الأعمار.

ويسعدني أيما سعادة أن تتاح لي الفرصة لأشاطر الوفود الأخرى الجهود التي بذلها بلدي احتفالا بالسنة الدولية لكبار السن. وواقع الأمر هو أن حكومة موريشيوس، منذ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٩، أنشأت لجنة تنظيم وطنية تحت رعاية وزارة الأمن الاجتماعي، والتضامن الوطني ورفاه كبار المواطنين، تضم كل القطاعات المعنية لإعداد الأعمال التحضيرية اللازمة لتنفيذ برنامج أنشطة للاحتفال بهذه السنة. ولإظهار عزم الحكومة على النهوض بمصلحة السكان المسنين، افتتح رئيس وزرائنا شخصيا برنامج الأنشطة هذا في كانون الثاني/يناير، وقد بُث الاحتفال حيا على شاشات التلفزيون من أجل كبار السن من سكاننا والجماهير في مجملها.

وينهض هذا البرنامج بتنفيذ عدد من الأنشطة بغية توعية السكان بقضية الشيخوخة، وتوفير الفرص من أجل دمج المسنين في المجتمع ويتصل البرنامج، بالدرجة الأولى، بتقديم أنشطة ترفيهية وأنشطة لشغل أوقات الفراغ، للمسنين في مراكز الرفاه الاجتماعي والمجتمع المحلي، الموجودة في جميع أنحاء البلاد؛ وعقد

اجتماعات إقليمية بمشاركة ٠٠٠ ٢٥ شخص تقريبا من كبار السن؛ وإجراء منافسات في المدارس والكليات في كتابة المقالات بشأن موضوع كبار السن، بغية إثارة وعي الجيل الأصغر بضرورة احترام المسنين وتوفير الرعاية لهم؛ وإجراء محادثات بشأن التضامن بين الأجيال، لتأكيد الحاجة إلى مزيد من التعاون فيما بين الأجيال؛ وإقامة معارض تجارية لأعمال كبار السن لإظهار قدرات مواطنينا المسنين؛ وإصدار إدارة البريد الحكومية لغلاف تذكاري خاص لهذه المناسبة، وتخصيص أسبوع طبي أطلقت أثناءه حملة وطنية بخصوص مرافق الخدمات الصحية المتاحة للمسنين؛ وإقامة منافسات في الرقص والغناء لتشجيع المسنين على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية؛ واستضافة اجتماع دولي للاتحاد الدولي لرابطات كبار السن. وفي سياق الاجتماع ركزت المناقشات على استراتيجيات تتفق مع ظاهرة الشيخوخة وعلى الحاجة إلى إقامة اتحاد لرابطات كبار السن في منطقة المحيط الهندي.

وتضمنت الأنشطة أيضا عقد لقاء بين جميع من بلغوا من العمر مائة سنة، ورئيس جمهورية موريشيوس في مبنى المجلس التشريعي، حضره حوالي ٢٠ شخصا ممن بلغوا هذه السن - وربما يكون هذا الحدث فريدا من نوعه في العالم؛ وافتتاح متحف ومحفوظات لإبراز الجوانب المختلفة لحياة المسنين في بلدنا منذ وصولهم كمهاجرين. وإقامة يوم مفتوح لمؤسساتنا لتوفير الرعاية السكنية للمسنين؛ وإقامة منافسات في رواية القصص، واحتفال خاص يجمع الأزواج المسنين الذين عاشوا معا حياة زوجية لمدة ٥٠ سنة أو أكثر.

وبالإضافة إلى هذه الأنشطة اتفقت بعض شركات القطاع الخاص في سياق السنة الدولية لكبار السن، على أن تقدم للمسنين بعض التسهيلات مثل أسعار مخفضة لتذاكر السينما؛ ورسوم دخول مخفضة للمتنزهات العامة، وأسعار مخفضة لركوب الحافلات للتنزه، وصفقات خاصة للسفر إلى الجزر التابعة، وتخفيض مقاعد للمسنين في الحافلات. ويسعدني بصفة خاصة أن أذكر أن هذه الأنشطة نفذت بنجاح بمشاركة حوالي ٤٥٠ رابطة تمثل ما يقرب من ٠٠٠ ٢٥ من كبار السن.

وبالإضافة إلى ذلك، فمنذ أعلن، في سنة ١٩٩٢، يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر، اليوم الدولي لكبار السن، تنظيم حكومة موريشيوس في مثل هذا اليوم من كل عام أنشطة ترفيهية خاصة على الشواطئ العامة في جميع أنحاء البلاد، يشارك فيها حوالي ٠٠٠ ٢٠ من المواطنين الكبار. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام وهو آخر عام في القرن الحالي، نظمنا معرضا وطنيا لكبار السن ضم الصور والأدوات المنزلية، والملابس التقليدية، والآلات الموسيقية وأشياء أخرى كان المسنون يستخدمونها في الماضي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ننوي افتتاح مركز ترفيهي للمسنين سيكون على مستوى دولي، وسيوفر الإقامة لحوالي ١٥٠ شخصا في وقت واحد. وسيكون هذا المركز الترفيهي فريدا من نوعه في منطقة المحيط الهندي.

ونعتزم أيضا أن نقدم في المستقبل القريب تشريعا مناسبا يحمي حقوق المسنين بصفة عامة، ويضمن لمسنينا المقيمين في بيوتهم أن يتلقوا الرعاية المطلوبة في حدود معايير مقبولة. وسينشأ قريبا صندوق رفاه للمواطنين كبار السن لتوفير المساعدة الطارئة لكبار السن المحتاجين الذين لا يقدرون على مواجهة الضرورات الأساسية للحياة. وفي هذا الصدد ستنشأ أيضا لجنة الحكماء في كل مراكز الرفاه الاجتماعي والمجتمعات المحلية لتحديد المسنين المحتاجين إلى هذه المساعدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بعد التعديل الوزاري الذي أجري منذ أسبوع، أضاف رئيس الوزراء بصفة رسمية إلى مسؤولياتي مسألة رفاه المسنين، وغير اسم الوزارة التي أتولاها من وزارة الضمان الاجتماعي والتضامن الوطني إلى وزارة الضمان الاجتماعي والتضامن الوطني ورفاه المسنين. وكانت هذه الإضافة تعبيرا عن الأهمية المتزايدة التي توليها حكومة موريشيوس لقضية المسنين، ولا سيما في سياق السنة الدولية لكبار السن. ومع ذلك، فمن واجبي أن أؤكد أنه حتى قبل حلول السنة الدولية لكبار السن، كانت حكومة موريشيوس لعدد من السنين يقظة حيال الاحتياجات الاجتماعية للمسنين، وكانت توفر لهم الدعم والحماية الكافيين، في شكل معاش شهري، لا يشاركون في تحمل أعبائه، يدفع على أساس عالمي لكل مواطن بلغ الستين أو تجاوزها؛ ودفع معاش شهري إضافي للمسنين الذين يحتاجون إلى رعاية واهتمام خاصين ودائمين؛ وإنشاء رابطات لكبار السن في جميع أنحاء البلاد، للنهوض بتنظيم أنشطة الرفاه وشغل أوقات الفراغ للمسنين؛ وتنظيم عدد من الأنشطة على مدار العام مثل النزهات ومخيمات للإقامة في الإجازات، وتقديم تسهيلات مثل تخفيضات في أسعار الرحلات الجوية، وتخفيض رسوم استخراج جوازات السفر؛ والإعفاء من دفع ضريبة المطارات، وتخفيض أسعار

السفر بالحافلات إلى النصف؛ والقيام بزيارات منزلية لمن بلغوا التسعين أو تجاوزوها. وصرف بطاطين وغيرها من الأدوات المساعدة للمعوقين كبار السن، وتقديم هدايا نقدية ومساعدات للذين يحتلفون بعيد ميلادهم المئوي، والذين يبلغ عددهم حاليا ٣٨ شخصا، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٤٥ شخصا مع نهاية هذا العام.

وبالإضافة إلى ذلك استحدثت الحكومة في السنوات الأربع الماضية تدابير سياسة جديدة لزيادة تعزيز برامج الدعم الاجتماعي القائمة، وذلك للحد من أوجه عدم المساواة بين المسنين وتوفير قدر أكبر من الحماية لهم. وفي هذا الصدد، منحت حكومتي منذ ١٩٩٦ زيادة تربو على ١٠٠ في المائة في المعاشات التي تدفع للسكان المسنين ولا يساهمون فيها. وثمة مشروع يجري تنفيذه منذ العام الماضي بالتعاون مع حكومة لكسمبرغ لتجديد المؤسسات الخيرية التي توفر الرعاية السكنية للمسنين. وهذا المشروع، الذي يتكلف ٥٢ مليون روبية موريشية يتضمن تحديث المعدات وتدريب الموظفين وتجديد هذه المؤسسات بغية تحسين نوعية حياة المقيمين فيها.

وتبذل جهود متزايدة لإثارة وعي السكان بقضية الشيخوخة التي أصبحت شاغلا جادا لكثير من البلدان. والواقع أن عدد سكان العالم الذين تجاوزا سن الستين يتزايد بسرعة، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٦١٦ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠، والى ١,٢ مليار نسمة في عام ٢٠٢٥. وموريشيوس ليست استثناء من هذه الظاهرة. فنسبة الأشخاص الذين بلغوا الـ ٦٠ أو تجاوزوها تزايدت من ٦ في المائة من مجموع السكان في ١٩٧٢، إلى ٩,٦ في المائة في هذا العام، ومن المتوقع أن تبلغ الزيادة ١٩ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وكما هو الحال في بلدان أخرى كثيرة، فمن المتوقع أن يكون لظاهرة الشيخوخة آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة، وخاصة بالنسبة لزيادة فوائد الضمان الاجتماعي ومعاشات القطاع العام، وزيادة النفقات في مجال الرعاية الصحية والإسكان. وقد بدأنا بالفعل في تناول هذه القضية المعقدة بإعداد ورقة بيضاء بشأن الشيخوخة، تتضمن عددا من اقتراحات وتدابير تنفذ على مدى السنوات الخمس المقبلة. وهذه الورقة تدرسها حاليا بعناية فائقة لجنة وزارية رفيعة المستوى.

تلتزم حكومة موريشيوس التزاما عميقا بتعزيز رفاه السكان المسنين. والواقع أن هذا الالتزام متأصل في تاريخ بلدنا الذي حقق تقدما اقتصاديا واجتماعيا كبيرا طوال قرن من الزمان، بفضل التفاني والعمل الشاق والتضحية التي قدمها أباؤنا الذين أحضروا من شواطئ أخرى ليقيموا في بلادنا. ولذلك، فإننا لا ندخر جهدا للإشادة بإسهامهم القيم في جعل بلدنا يتمتع بسمعة عالمية النطاق في ميادين التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسلم والاستقرار واحترام حقوق الإنسان.

وفي سياق السنة الدولية لكبار السن لا يليق إلا أن نعترف الاعتراف الواجب بإسهام مسنينا في تنمية بلدنا وفي حماية تقاليدنا وقيمنا وثقافاتنا التي تعد عنصرا بالغ الأهمية في استقرارنا الوطني. فلنستفد إذن من خبرتهم القيمة ولنجعل إحساسهم بالإخلاص والتفاني وروحهم المضحية وقيمهم الأخلاقية مصدر إلهام دائم لنا، وخاصة لأجيالنا الشابة.

وعلى الرغم من أن موريشيوس بلد صغير فيسعدها بالغ السعادة أن تكون قادرة على مشاطرة الدول الأعضاء الأخرى تجربتها المشجعة في مجال برامج الرعاية والدعم التي تقدم للمسنين. وبروح شعار السنة الدولية لكبار السن "نحو مجتمع لكل الأعمار" فلندع أجيالنا الشابة تفتح أذرعتها للمسنين وتوفر لهم الدعم اللازم في لفتة للتضامن بين الأجيال.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام حكومة بلادي بتحقيق الأهداف والمقاصد التي وضعتها الأمم المتحدة في سياق الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن.

السيد بواسون (موناكو) (تكلم بالفرنسية): احتل كبار السن مكانة أساسية، بل ومهيمنة، في جميع المجتمعات الإنسانية. ويتفق المؤرخون، وعلماء الأعراق البشرية، وعلماء الاجتماع جميعا على أن كبار السن كانوا، حتى في أقدم الحضارات، يمثلون مصادر للإلهام والحكمة وحسن التقدير. وكانوا يحظون بالاحترام والتبجيل، وكانت كلمتهم مسموعة. وكثيرا ما كانت خبرتهم الحياتية تؤخذ كنقطة مرجعية لتسيير الأمور في المجتمع، أو القرية، أو المدينة. ثم تدهور مركزهم عبر السنين، حتى أصبحوا معزولين، بل ومستبعدين من المجتمع في بعض الأحيان.

ومما لا شك فيه أن أساليب الحياة المتغيرة قد تفسر هذه الظاهرة تفسيرا جزئيا. فتزايد التحضر، وتشتت الأسر، وتنظيم العمل، ووجود قيم مختلفة ذات

منحى فردي أكثر مما كانت عليه القيم التي كانت تحكم العلاقات الإنسانية حتى قبل عقود قليلة ماضية - كل هذه الأمور أضعفت دور المسنين في الحياة اليومية.

وإذ استرشدت المجتمعات الحالية، المسماة مجتمعات حديثة أو تقدمية، برغبات المجتمع الدولي وإرادة الدول، فإنها قررت أن تحتفل في كل عام، في اليوم الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر، كيوم دولي لتكريم المسنين، لأنها أدركت أنه سيكون دونما ريب من الخطأ حقا إهمال الثروة المتراكمة والمركبة للخبرة التي اكتسبها مواطنونا المسنون، وعدم الاستفادة من تواجد وحسن نية الآلاف من الناس من ذوي القدرات العديدة.

وقبل عام لا أكثر، في يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أطلقت بنجاح حملة الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في كل أنحاء العالم، وفي مقر الأمم المتحدة، وكان موضوعها "مجتمع كل الأعمار". وقد أيدت إمارة موناكو دون تحفظ الهدف المعلن لهذا الموضوع. كما قررت، كرمز لمشاركتها في الاحتفال بهذه السنة الدولية، إصدار طابع بريد تذكاري يستنسخ نفس الكلمات التي اختارتها الأمم المتحدة كشعار للسنة الدولية.

وعلاوة على ذلك، قامت حكومة الإمارة، بمبادرة من صاحب السمو الملكي الجليل الأمير ولي العهد، بتنظيم بعض المناسبات الخاصة احتفالا بالسنة الدولية. فقمنا بشكل خاص بوضع وتنفيذ سياسة للشيخوخة تسعى إلى الحفاظ على التضامن بين الأجيال وتعزيزه، وإلى ترويج المفهوم الملهم المتمثل في مجتمع لكل الأعمار. ويجري منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وحتى نهاية هذا العام تنظيم مناسبات وتنسيقها مع لجنة توجيهية مشكلة من سلطات حكومية، ورابطات المتقاعدين، والشباب، فضلا عن المنظمات الاجتماعية. وأدت هذه المناسبات المختلفة إلى التقريب بين الأجيال. ودعي صغار الطلبة للمساعدة في هذه المناسبات الثقافية أو التعليمية أو الاجتماعية، التي يمكنني أن أذكر منها تنظيم مؤتمرات طبية، وعرض أعمال فنية، ونشر كتاب عن ذكريات المسنين المتصلة بتاريخ موناكو.

وتشهد السياسة التي يتبعها أي بلد للتعامل مع المسنين على القيم الأساسية التي يعتزم ذلك البلد ترويجها. ونحن في موناكو نقوم منذ سنوات عديدة بأعمال ترمي إلى تحسين مستويات المعيشة لكبار السن، وتوفير مرافق لرعايتهم، وتزويدهم بمساعدات مالية، واتخاذ تدابير لتسهيل حياتهم اليومية في جو يسوده الأمان، باستخدام وسائل تيسيرية مثل المناضد المتحركة لحمل الوجبات الغذائية إليهم، والمعاونة المنزلية، وأجهزة التنبيه الطبية.

وبمبادرة من صاحب السمو الملكي الجليل، ووفقا لتوجيهات منظمة الصحة العالمية، أنشأنا خدمات تتيح للمسنين والمعوقين الفرصة لأن يواصلوا حياتهم في ديارهم. ومن الطبيعي أنه ما زال بوسع هؤلاء الناس أن يختاروا بين البقاء في ديارهم أو الانتقال إلى إحدى دور المسنين.

وإذ أنتقل إلى الحديث عن أنشطة الإسكان الحكومية، أقول إنه سيجري تصميم عدد معين من الوحدات السكنية خصيصا للمسنين والمعوقين، تبنى في الأحياء المفعمة بالنشاط قرب المحلات التجارية والمواصلات العامة. وبالنسبة للأشخاص الذين بحاجة إلى أن يوضعوا في إحدى المؤسسات، سيشرع في القريب العاجل في إقامة منشأة للإقامة طويلة الأجل قرب مستشفى الأميرة غريس.

وإذ أتطرق لمناقشة المسائل المالية، أقول إن المسنين من أهل موناكو وغيرهم من المسنين المقيمين في الإمارة يتلقون عند الضرورة منحة شهرية لإعانتهم على تلبية احتياجاتهم. إن هذه المنحة، التي زادت بنسبة ١٠ في المائة هذا العام بمناسبة الاحتفال بيوبيل صاحب السمو الملكي الجليل الأمير ولي العهد، اقتربت الآن من الحد الأدنى للأجور.

وتعتبر هذه المبادرات ضرورية بشكل خاص نظرا لأن ظاهرتي شيخوخة السكان وانخفاض معدل المواليد ملحوظتان على وجه الخصوص في بلادنا. وفي الإحصاء الأخير لسكان موناكو ظهر أن ٢٢ في المائة منهم تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة، وأن ١١ في المائة منهم تزيد أعمارهم على ٧٥ سنة. ووفقا لبعض التوقعات، سيشكل الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة نسبة ٢٥ في المائة من عدد السكان في عام ٢٠١٠، بينما ستزيد النسبة المئوية للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٨٥ سنة بأكثر من ٦٠ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠.

ونظرا لأن الهرم العمري آخذ في التناقص ويمكن أن يختفي تماما، في حين أن امتداد العمر آخذ في التزايد،

فلا بد من أن تعتمد الدول، سواء كانت في الشمال أو في الجنوب، نهجا جديدا لمعالجة قضية الشيخوخة. وأصبح الآن من واجب القادة السياسيين والاجتماعيين الذين بوسعهم، بالتعاون مع المسنين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، أن ينظروا إلى الشيخوخة بطريقة فعالة وديناميةً، وليس كمجرد مسألة إعالة سلبية.

وثمة اتجاهات ديموغرافية جديدة تجبر الحكومات على التفكير في وسائل لترويج شكل للشيخوخة يجعلها أكثر اندماجا في المجتمع وفي الأنشطة المجتمعية. وهذا يعني أنه يتعين أن تتم طوال فترة حياة أي شخص المحافظة على القدرات البدنية والمادية للأفراد، خصوصا النساء، اللآتي يزيد متوسط عمرهن المتوقع على متوسط العمر المتوقع للرجال، بل وتنمية هذه القدرات.

وتسعى السياسة التي تنتهجها حكومة الإمارة إلى العمل، في إطار تزايد امتداد العمر، على كفالة مستويات معيشية تلبي طموحات مجتمعنا، وتكون مطوعة للسياق الخاص بإمارة موناكو. وسنحقق هذا الهدف من خلال إشراك كل قطاعات المجتمع بما في ذلك الشباب، بغية الحفاظ على هذه العلاقة القيمة جدا بين الأجيال.

ويشهد تقرير الأمين العام بشأن أنشطة وموروثات السنة الدولية، على الاهتمام الذي تبديه الدول، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في إنشاء هياكل أساسية وعلاقات فيما بين شتى الأطراف ذات الشأن، بحيث يصبح من الممكن، كما يدعو برنامج العمل المعني بالشيخوخة، أن يكون إعداد السكان ككل للمراحل الأخيرة من العمر جزءا لا يتجزأ من السياسات الاجتماعية، مع مراعاة العوامل البدنية والنفسية، والثقافية، والدينية، والروحية، والاقتصادية، والصحية، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة.

ونحن مقتنعون بأن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في السنة المقبلة لتتناول نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ستجعل من الممكن تعيين استراتيجيات محددة تساعد على إنشاء "مجتمع لكل الأعمار". وبناء على ذلك فإن برنامج الأمم المتحدة المعني بالشيخوخة، الذي قام بدور أمانة السنة الدولية لكبار السن، والذي يعد عنصرا أساسيا لنجاح هذا الاحتفال، سيضطلع بدور حاسم في متابعة السنة. ونحن نود أن نؤكد لهذه الأمانة تأييدنا التام.

ويود وفد موناكو أيضا أن يعرب عن تأييده التام لمشروع القرار المتولد عن جهودنا.

السيدة إلدمير - شيرر (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): تنضم جامايكا إلى البيان الذي أدلت به غيانا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونود أن نشكر الأمين العام على ما قدمه من دعم وقيادة فيما يختص بهذه المسألة. كذلك، نقر بالإسهام القيم الذي أسهمت به السفيرة خوليا تافاريس دي ألفاريز، من الجمهورية الدومينيكية، للترويج للمسائل المتصلة بالمسنين.

وليس من قبيل المصادقة أن يجري الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في نهاية هذا القرن، وهو قرن شهد بعضا من أعمق التغيرات في تاريخ المجتمع البشري. ذلك أن أوجه التقدم السريع التي استجدت في مجال العلم والتكنولوجيا والتي أسفرت عن تحسينات مثيرة في مجالات الصحة والإصحاح والتغذية، وامتداد العمر، قد صاحبها أيضا تضخم عدد الأشخاص المعمرين. ومنذ عام ١٩٥٠، زاد متوسط العمر المتوقع على الصعيد العالمي ٢٠ سنة، ليصل إلى معدله الحالي البالغ ٦٠ سنة. كما حدثت زيادة ذات شأن في نسبة المسنين إلى غيرهم. ففي الوقت الحالي يوجد بين كل ١٠ أشخاص شخص واحد بلغ الستين أو تجاوزها. وبحلول سنة ٢٠٥٠ سيكون بين كل خمسة أشخاص شخص واحد بلغ الستين أو تجاوزها. وهذا موضوع ذو أهمية خاصة لمنطقة البحر الكاريبي، نظرا لأن الشيوخ بين السكان هناك هم الأطول عمرا في العالم النامي كله.

ولذلك، نشعر بالامتنان لتركيز الاهتمام على التحديات التي خلقتها هذه الثورة الديموغرافية، ولصدور تقرير الأمين العام المتعلق بهذه المسألة. ويبين التقرير أن مسألة شيخوخة السكان عبارة عن تفاعل مركب يقتضي التعاون بين العديد من الوكالات والإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. ومن الأمور البالغة الأهمية أن تدمج السياسات المتعلقة بالشيخوخة في إطار إنمائي أعم.

ولدى جامايكا نسختها الخاصة من الثورة الديموغرافية، وقد أنشأت الحكومة برنامجا لمواجهة التحديات التي تمثلها هذه الظاهرة. وفي الوقت الحالي، يمثل كبار السن ١٠ في المائة من سكان جامايكا، وقد تجاوز متوسط العمر المتوقع في بلدنا ٧٢ سنة. كما يشكل المسنون الشريحة السكانية الوحيدة التي تزداد

نسبتها المئوية سنة بعد أخرى. وتفيد الإسقاطات أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيكون هناك نحو ٤٠٠ ٠٠٠ مواطن مسن في جامايكا. واعترافا بالاحتياجات الإضافية للمواطنين المسنين - ولا سيما احتياجاتهم الإضافية المتعلقة بالرعاية الصحية - أنشئ برنامج جامايكا لتوفير الدواء للمسنين، ليستفيد منه جميع المسنين، بصرف النظر عن مستويات دخولهم. ويقدم البرنامج إعانات للإسهام في تكلفة الأدوية التي يصفها الأطباء للأمراض التي يكثر شيوعها بين المسنين. ومسجل في البرنامج الآن أسماء أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص ممن بلغوا الستين أو تجاوزوها.

واعترافا بأهمية المواطنين المسنين، أنشأت حكومة جامايكا، في عام ١٩٧٦ مجلسا وطنيا معنيا بالشيخوخة، لكي يقدم المشورة بشأن برامج للارتقاء بحياة المسنين ووضع مثل هذه البرامج. ولدى المجلس عمليات وطنية وميدانية على السواء، يجري تنفيذها أساسا على أيدي متطوعين. وقد اعتبرت المجلس مركز تنسيق للسنة الدولية لكبار السن، فقام بتنظيم برامج تلك السنة. وقد وفرت الحكومة الميزانية التنفيذية بينما وفر القطاع الخاص مساعدات إضافية كبيرة. ويجري الآن في هذه القاعة تعميم قائمة بالأنشطة. لكنني سألقي الضوء على القليل منها.

لا تزال حكومة جامايكا ملتزمة بالارتقاء بمواطنينا المسنين، وهي تعتبر الاحتفال بهذه السنة فرصة لمعالجة أوجه النقص في السياسات والبرامج المتصلة بكبار السن، ولإقامة علاقات تعاونية. وقد نُظمت الأنشطة المخصصة للسنة حول الموضوع العام المتمثل في الاتجاه "نحو مجتمع لكل الأعمار"، مع التشديد بوجه خاص على الموضوعين الفرعيين المقترحين، وهما: النهج المشترك بين الأجيال، والجوانب الإنمائية لشيخوخة السكان.

وقد كان التثقيف المتعلق بالشيخوخة والمسائل المتصلة بها أحد المنطلقات الرئيسية للسنة. والمبادرة الرئيسية التي ستستمر بعد مجيء الألفية الجديدة، هي تثقيف النشء ومدرسيهم بشأن منظور الشيخوخة في مسار الحياة. وهناك هدف ثان يتمثل في زيادة تفهم الأجيال الأخرى واحترامها للمسنين. ذلك أن النشء بحاجة إلى إدراك أن الشيخوخة ليست مرضا بل هي عملية طبيعية وحتمية، وإنه ينبغي لهم أن يبدأوا في الاستعداد لهذه المرحلة من العمر وهم في سن صغيرة. ودعما لهذا الجهد نُظمت مسابقة لإعداد الملصقات وكتابة المقالات. ويشتمل العنصر التثقيفي على برنامج للفئات العمرية الأخرى، بما فيها فئة منتصف العمر، وذلك دعما لحملة احتضان الكوكب من أجل الشيخوخة الفاعلة.

وفيما يختص بالمستقبل، ستستمر الجهود التعاونية القوية مع وزارة التعليم - وهي جهود تحظى بدعم الوزيرين شخصيا. وستشمل هذه الجهود أنشطة منهجية إنمائية تعليمية للطلاب ومعلميهم. وقد أعدت جامعة وست إنديز، بتمويل من الهيئة الدولية لمساعدة المسنين، برنامجا تدريبيا لمن يقدمون الرعاية. وهو برنامج بسيط بما يكفي لفهمه بصرف النظر عن المستوى التعليمي للمتدرب. وقد وضع البرنامج اعترافا بأهمية تقديم الرعاية التي ستزداد أهميتها في السنوات المقبلة. واعترافا بالسنة الدولية، يجري الآن إعداد دليل لمقدمي الرعاية الأسرية.

ونحن ممتنون للأمم المتحدة للمبادرات التي قدمتها من قبل وأسفرت عن تحديد الأهداف العالمية والوطنية التي تمثل الأسس لسياسة جامايكا الوطنية المتعلقة بالشيخوخة. وقد حظيت السياسة الوطنية، التي طرحت على البرلمان في عام ١٩٩٦، بدعاية واسعة النطاق خلال السنة. وهي تتناول ثمانية مجالات أساسية من بينها التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وتأمين الدخل. وكان أسلوب الدعوة هو الأداة الرئيسية لتوعية السكان بالسياسة الوطنية التي تتبعها الحكومة. وأود أن أشكر وسائط الإعلام المحلية في جامايكا على تعاونها الذي شمل نشر صفحة أسبوعية في صحيفة "ديلي غلينر"، خصصت لشؤون المسنين.

كما عملت الحكومة جاهدة على ضمان بقاء موضوع المسنين على أساس جدول الأعمال الإقليمي. واقترحت الحكومة قرارات في اجتماعات رئيسية. مثلما فعلت في اجتماع مجلس الجماعة الكاريبية المعني بالتنمية البشرية والاجتماعية المعقود في شباط/فبراير عام ١٩٩٩. كما تقود الجماعة الكاريبية الدعوة إلى قبول مشروع ميثاق لمساندة فكرة الشيخوخة الرافلة في حلة الصحة، وهو الميثاق الذي استحدثناه بالتعاون مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. ويعترف هذا الميثاق بأن أنماط الحياة التي تعزز الشيخوخة الفاعلة والمفعمة بالصحة تتشكل في مرحلة مبكرة من العمر وتستمر طوال دورة الحياة. وهذه الأنماط تحدد الطريقة المثلى التي تمكن الفرد من تقليل وتجنب الإصابة بالأمراض والعجز، والاشتراك في الأنشطة الاجتماعية والإنتاجية.

وفي غمرة تشوق قلوبنا وعيوننا إلى فجر قرن جديد وما يبشر به هذا الوقت المثير، دعونا لا ننسى من حققوا الكثير من الإنجازات من قبلنا، ومن بنينا على أكتافهم مجتمعاتنا الحاضرة. ونرجو أن تتمكن الأجيال المقبلة من إقامة عالم أفضل وأكثر تراحما من أجل كبار مواطنينا في السنوات القادمة، حتى يمكن تحقيق أهداف هذه السنة في إقامة مجتمع لكل الأعمار.

السيدة كورادو - كويفاس (غواتيمالا) (تكلمت بالاسبانية): ترحب حكومة غواتيمالا بكل التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية المتواصلة والمشاركة الكاملة لكبار السن، الأوصياء على حكمة المجتمع الغواتيمالي وقيمه، وخاصة بين سكاننا الأصليين.

ويبذل بلدي جهودا متواصلة، في إطار القيود القائمة حاليا، لترجمة مبادئ خطة العمل الدولية للشيخوخة، المعتمدة في فيينا في عام ١٩٨٢ إلى سياسات حكومية وتدابير عملية لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لكبار السن ولئن كان الشوط لا يزال طويلا فالدولة ومؤسساتها هي المسؤولة عن توفير الظروف الضرورية التي تكفل لكبار السن جودة معيشتهم، وذلك عن طريق إنشاء آليات طموحة وتعزيز المؤسسات الوطنية التي تعمل لخيرهم.

وفي هذا الصدد اعتمدت غواتيمالا، في جملة أمور، التدابير التالية لحماية كبار السن.

فأولا، سنت قانون حماية الأشخاص في المرحلة الثالثة من العمر - المرسوم ٨٠-٩٦ للهيئة التشريعية - الذي يهدف إلى حماية مصالح المسنين ويضمن لهم مستويات معيشة تكفي لحياة مفيدة وكريمة. وتشمل تغطيته الواسعة، فيما تشمل، حقهم في المشاركة في عملية التنمية الوطنية، ووصولهم دون تمييز إلى مصادر العمل، وتدريبهم على وظيفة ثانية. وتضطلع وزارة الصحة العامة بمسؤولية التغطية الصحية. وتتحمل البلديات مسؤولية إزالة العوائق المعمارية التي تعترض حرية الحركة، بينما تُحث الخدمات العامة والخاصة على أن تمنح إعفاءات وتخفيضات تقديرا للحالة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد. كما تُرسى الأسس لمنع سوء المعاملة والمعاقبة عليه.

وثانيا، أنشأنا وظيفة محام عن المسنين في مكتب النائب العام الوطني. ومهمته هي الدفاع عن كبار السن في حالة أي إساءة شفوية أو بدنية.

وثالثا، أصدرنا قانونا للقضاء على العنف داخل الأسرة - المرسوم ٩٠-٩٦ للهيئة التشريعية - لحماية أشد أفراد الأسرة ضعفا، أي الأطفال والنساء والمسنين.

وأود أن أشير إشارة خاصة إلى مجالس المسنين من السكان الأصليين في ريفنا، حيث يعمل المسنون مرشدين لأهليهم. فهذه المجالس أمثلة للقوة والسلطة اللتين يرسخهما المجتمع؛ وهي تقدم التوجيه لهذه المجموعة وتحل الصراعات. ويقوم أعضاء المجالس شفويا بنقل الثقافة والمعرفة، بما في ذلك الطب التقليدي. وتؤدي المرأة دورا مساويا في الأهمية لدور الرجل، على عكس نظيرتها في أماكن أخرى. وتسعى حكومة غواتيمالا جاهدة إلى المساعدة في تعزيز المؤسسات الاجتماعية للسكان الأصليين، وتدعم لهذا الغرض مجالس المسنين.

وفضلا عن هذا، واحتفالا بالسنة الدولية لكبار السن، نُفذت في غواتيمالا سلسلة من الأنشطة لزيادة الاهتمام بالقطاعات المختلفة ولإزالة الحواجز الاجتماعية والثقافية من أمام كبار السن. ونستشهد هنا بعدة أمور من بينها عقد المؤتمرات بشأن الشيخوخة وشؤون الأجداد والشؤون الصحية، وعقد الدورات واللقاءات الرياضية والاستعراضات المتعددة الأجيال والحفلات الموسيقية والمحافل وغيرها، وقد تكللت كل هذه الأنشطة يوم السبت الماضي باستعراض ومسيرة "احتضان الكوكب" بمشاركة رئيس الجمهورية.

وسوف نواصل في المستقبل تعزيز تلك الأنشطة جميعها لصالح كبار السن. وهذا هو سبب تأييدنا لعقد اجتماع دولي في عام ٢٠٠٢ لاستعراض نتائج الجمعية العالمية للشيخوخة. ونرى أيضا أن خطة العمل الدولية للشيخوخة ينبغي تحديثها.

وأود أخيرا أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي اضطلع به نائبا رئيس الفريق الاستشاري للسنة الدولية لكبار السن، السفيرة خوليا تافاريس دي ألفاريز من الجمهورية الدومينيكية والمستشار أوريليو فرناندیز من اسبانيا. فقد ظل الفريق الاستشاري منذ إنشائه محفلا هاما لتبادل المعلومات والخبرات بين شتى الوفود وأجهزة المنظومة والمنظمات غير الحكومية؛ ومكّن من استمرار عملية التشاور لاستشكاف وتحليل المبادرات الجديدة، الفردية والمشتركة، بشأن القضايا المتعلقة بالمرحلة الثالثة من العمر.

السيد ريبيرو منديس (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشدد على أن البرتغال تنضم بالكامل إلى البيان الذي أدلت به الرئاسة الفنلندية للاتحاد الأوروبي.

فالبرتغال، شأنها شأن معظم البلدان المتقدمة النمو، تواجه حاليا التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة المتصلة بازدياد حدة شيخوخة سكانها. ففي هذه الفئة بالذات من كبار السن يكون الاستبعاد الاجتماعي على أشده. كذلك تنشأ تحديات عن شيخوخة القوى العاملة والتناقص النسبي في عدد السكان الناشطين اقتصاديا. وتستدعي هذه التحديات أن تركز إدارة الموارد البشرية بقدر أكبر على القضايا المتعلقة بالعمر، فهي عامل ظل مهملا إلى الآن. كما أنها تقتضي إعادة صياغة السياسات التي وفرت تقليديا حوافز التقاعد المبكر من سوق العمل، والتركيز الجديد على التعلم مدى الحياة وإتاحة فرص جديدة للمسنين.

وثمة جانب ثان لهذا التحدي يتعلق بالضغوط التي تمارس على خطط التقاعد وعلى الموارد المالية العامة نتيجة لتزايد أعداد المتقاعدين والنقص الشامل في عدد السكان من الفئة العمرية العاملة. والجانب الثالث من جوانب هذا التحدي هو تزايد الحاجة إلى خدمات الدعم الصحي والاجتماعي لكبار السن. فالزيادة الدرامية في عدد كبار السن المحتاجين إلى المساعدة سيشكل ضغطا متزايدا على نظام الرعاية القائم الطويل الأجل. وينبغي اعتماد سياسات ترمي إلى الحد من الزيادة في الإعالة، عن طريق تعزيز الشيخوخة الصحية ومنع الحوادث وتوفير النقاهة بعد المرض.

ولتحقيق هذه الغايات ظلت الحكومة البرتغالية تضع السياسات الاجتماعية المبتكرة من أجل النهوض الفعلي بالحقوق الاجتماعية. ومن ثم فقد وضعت التدابير والبرامج الاجتماعية التالية.

وفي ١٩٩٦، بدأت البرتغال برنامج ضمان الحد الأدنى للدخول، وهذا البرنامج يدعم حاليا أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ أسرة و ٤٠٠ ٠٠٠ شخص تقريبا يشكلون ٤ في المائة من سكان البلد، منهم ٩٠ ٠٠٠ شخص تغطيهم برامج الدمج الاجتماعي وهناك نسبة كبيرة من المستفيدين من كبار السن الذين بلغوا الـ ٦٥ من العمر أو أكثر.

واعتمدت البرتغال أيضا سياسة جديدة تميز في الزيادات السنوية للإعانات المالية، وذلك لمساعدة أكثر من مليون فرد ممن تقل معاشاتهم التقاعدية عن الحد الأدنى الوطني للأجور. وفي نفس الوقت فإن شروط الأهلية لتلقي المعاشات التقاعدية في سن الشيخوخة باتت الآن أكثر مرونة، وذلك لتمكين العمال من تكييف الوقت الذي يتقاعدون فيه مع العوامل المهنية أو الأسرية بل وحتى العوامل التي تحكم سوق العمل. وعندما اضطلع بهذه التغييرات، جرت مراعاة الاستدامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي.

وهذه التدابير التي ذكرتها لا تجهض الحاجة إلى تحديد استراتيجية متسقة لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي في البرتغال، في إطار انخراطنا في الاتحاد الأوروبي.

وحسب تحديد الحكومة البرتغالية، هناك ثلاثة مجالات رئيسية للرفاه الاجتماعي الشامل تستجيب للمخاطر والتغيرات الاجتماعية في الاقتصاد والمبادئ الأخلاقية الجديدة التي تحكم الشراكة التعاقدية بين الدولة ومواطنيها. وأول هذه المجالات، حماية القطاعات الضعيفة والأفراد الضعفاء، وذلك من خلال نظام من المستحقات يستند إلى المواطنة ويُكفل من خلال التضامن الوطني؛ وثانيا، حماية الأسر، ويتحقق ذلك من خلال تقديم إعانات نقدية وخدمات لدعم كبار السن الذين لا يستطيعون إعالة أنفسهم وغير ذلك من حالات الضعف الشديد؛ وثالثا، الخطط التي تولد دخلا بديلا، عن طريق نظم اشتراكات إلزامية في الضمان الاجتماعي تستند إلى التضامن المشترك بين المهن وبين الأجيال، وخطط المعاشات الطوعية الخاصة التي تتعزز من خلال السياسات والحوافز المناسبة.

والبرتغال، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، وضعت السياسات الاجتماعية التي تتضمن العمالة، والتدريب على العمل، والصحة والتضامن والأمن الاجتماعي، في صُلب نموذجها الإنمائي. وهذه السياسات التي تنسجم مع الخيارات الأساسية للاتحاد، تستهدف تحقيق النمو المستدام للاقتصاد، مع العدالة الاجتماعية، في "أوروبا لكل الأعمار".

وتم مرارا وتكرارا إبراز الحاجة إلى تطوير استراتيجية نشطة للشيخوخة في مجال سياسات التوظيف وفي مجالات العمل الاجتماعي والرعاية الصحية والسياسات المتعلقة بالأسر.

وستستمر سياساتنا المتعلقة بالشيخوخة الفاعلة في إزالة القيود التي تعوق المرونة طوال الحياة لجميع المواطنين، وذلك كي تتيح لهم مجالا أكبر لاختيار البدائل في مجالات، مثل التعليم والتدريب على العمل، والتوظيف والصحة، يمكن أن تساعدهم على الاحتفاظ باستقلاليتهم في مرحلة الشيخوخة. وهكذا، فإن الرعاية المطولة ينبغي اعتبارها من المخاطر الاجتماعية الطبيعية التي تمول بصورة مشتركة عن طريق السكان النشطين اقتصاديا وكبار السن. وإمكانية الوصول بصورة متوازنة إلى الرعاية المنزلية والمؤسسات، ينبغي أن تضمن بصورة متوازنة تغطية أوسع نطاقا ومستدامة ماليا.

كما أن إصلاح نظام المعاشات التقاعدية الحكومي في بلدنا ينبغي النظر إليه أيضا في ضوء هذه الاستراتيجية للشيخوخة الفاعلة، مع مراعاة الزيادة في متوسط العمر والقيمة الاقتصادية لكبار السن باعتبارهم موردا بشريا.

ويجري أيضا التصدي للحاجة إلى توجيه الإعانات المالية الجديدة - على وجه التحديد - للمواطنين المسنين الذين يعانون من الاعتماد المزمن على الآخرين. وعلى وجه التخصيص، وبدءا من تموز/يوليه من هذا العام، تم تحديد وتنظيم الحماية الاجتماعية التي ستقدم لكبار السن المتقاعدين الذين يعيشون عالة على الآخرين. وأدى هذا إلى إنشاء إعانات نقدية يختلف مقدارها باختلاف درجة الإعالة.

وفي الختام، فإن تحقيق استقلالية كبار السن وتعزيز قدرات ومهارات الأسر والمجتمع للتصدي للإعالة الطويلة الأجل يُمثلان الآن الهدفين الرئيسيين لسياساتنا الاجتماعية.

ومثلما أعلنت رئاسة الاتحاد الأوروبي بالأمس، فإن البرتغال أيضا تعتبر السنة الدولية لكبار السن نقطة إنطلاق هامة وفرصة لمواصلة بناء عالم تتمتع فيه جميع الأجيال تمتعا كاملا بحقوقهم في المواطنة، وتحقيق أهدافهم الشخصية في جو من الحرية والتضامن.

والأنشطة التي اتخذت في إطار منظومة الأمم المتحدة، والتي نثني عليها، ستؤتي أكلها إذا تمكنا من متابعتها. ومن جهتنا، فإننا لن ندخر جهدا لتطوير استراتيجيات لشيخوخة نشطة تسمح لكبار السن بأن يعيشوا حياة أطول، وبدرجة أكبر من الاستقلالية، والاندماج اندماجا كاملا في المجتمع الذي ينتمون إليه.

وسنتابع بذل هذه الجهود بتضامن كامل مع جميع شعوب العالم، وسنستمر في الإسهام في هذه القضية، التي غالبا ما انطوت على تكاليف اجتماعية وبشرية مروعة، من أوروبا القديمة وصولا إلى البلدان الجديدة الناشئة، وبخاصة بالنسبة لكبار السن والمجموعات الضعيفة الأخرى. ودولة تيمور الشرقية المستقلة التي ما زالت في طور الإنشاء، والتي توضح ذلك في أجلى صورة، تشكل للبشرية جمعاء مسؤولية تستحق دعمنا المستمر.

السيد أندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام (A/54/268) ويثني على جهوده بشأن هذه المسألة. وإذ تشارف هذه السنة على الانتهاء، يُذكّر العالم بأنه ينبغي إعطاء جميع أفراد المجتمع فرصا متكافئة، بغض النظر عن أعمارهم، ما دام لهؤلاء المواطنين القدرة على المشاركة في أنشطة المجتمع. ويجري تذكيرنا أيضا بالتفكير الجديد الذي يرى أنه لا ينبغي النظر إلى كبار السن على أنهم عبء على المجتمع، بل ينبغي أن يُنظر إليهم بالأحرى كمواطنين نافعين عليهم نفس الالتزامات بتشكيل مستقبلنا.

والتزام ناميبيا بكبار السن من مواطنيها التزام معروف للجميع. فناميبيا هي من بين قلة قليلة من البلدان في أفريقيا التي تدفع معاشا تقاعديا لمواطنيها المسنين الذي بلغوا سن الستين، إلى أن يوافيهم الأجل. وبالرغم من أن هذا المعاش التقاعدي لكبار السن لا يكفي لتوفير جميع احتياجات المسنين عندنا، ولا سيما من يعيشون منهم في المناطق الحضرية، فإنه يوفر دخلا وموردا هاما للرزق لغالبية كبار السن الذين يعيشون في المناطق الريفية. وهذا المعاش التقاعدي لكبار السن أتاح لكبار السن في مجتمعنا العناية بأحفادهم، ومعظمهم مات آباؤهم بسبب فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وتركوهم أيتاما.

وبالإضافة إلى معاش المسنين، توفر حكومة ناميبيا أيضا خدمات رعاية اجتماعية للمسنين تتمثل في توفير دور لكبار السن. ويلقى المسنون في هذه الدور عناية

كافية، بما فيها الرعاية الصحية. وهم يعاملون أيضا بوصفهم مرضى تحت رعاية الدولة تقدم لهم الخدمات بدون مقابل.

وبغية تكملة معاش كبار السن غير الكافي، سيبدأ رئيس جمهورية ناميبيا في إنشاء صندوق للمعاشات من أجل المسنين في نهاية هذا الشهر. وينفذ بدء العمل في هذا الصندوق على نحو متزامن مع الأنشطة التي بدأ العمل فيها منذ سنة في إطار السنة الدولية لكبار السن. وتقوم حكومة ناميبيا حاليا بالدعوة أيضا إلى إمكانية وضع خطة وطنية بشأن المسنين في مجتمعنا.

ومن المتوقع أنه بحلول سنة ٢٠٥٠ سيتجاوز عدد السكان المسنين ممن في سن ٦٠ سنة فأكثر ٢ مليار شخص. وستكون تلك المرة الأولى في تاريخ البشرية التي يصبح فيها عدد المسنين أكبر من عدد الأطفال. ومن المقدر أيضا أنه في سنة ٢٠٥٠ ستكون نسبة من هم في عمر ٦٠ سنة فأكثر في ناميبيا أكثر من ثلاثة أضعاف ما هي عليه الآن.

وقد قيل إنه رغم أننا نعيش في عصر الشيخوخة، فإن ذلك يمثل حالة غير معروفة المعالم. ومن الحقائق الثابتة أننا جميعا نتحدث عن زيادة العمر المتوقع من حيث التوقعات لنوعية الحياة ولنوع الخدمات المطلوبة للتعامل مع المجتمعات التي تزداد شيخوخة على نحو مطرد. والنساء والرجال الأكبر سنا سيحتاجون إلى فرص وإلى أنظمة دعم، بما في ذلك في مجالات إدرار الدخل، والضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية. وبالتالي لا بد لنا من التخطيط مسبقا لذلك.

ومن ثم من الملائم أن يكون موضوع السنة الدولية هو "مجتمع لكل الأعمار". ومسنو اليوم هم من نواحي عديدة رواد الأمس والأساس الذي سيقوم عليه الغد. وقد أدت قدرتهم على التذكر وشجاعتهم إلى جعل مستقبلنا أكثر يسرا وأمنا وصحة. وبالتالي من مسؤوليتنا جميعا أن نكفل عدم التمييز ضد المسنين في مجتمعاتنا. وفي نهاية الأمر، فإننا جميعا مآلنا إلى المصير نفسه. وبعد مرور الوقت سنصبح نحن أنفسنا مسني الغد.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للأعمال التحضيرية التي نفذت خلال السنتين الماضيتين لإعلان سنة ١٩٩٩ السنة الدولية لكبار السن. وقد كان ذلك جهدا تعاضديا وتعاونيا اشتركت فيه الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. إن اعتماد مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن في عام ١٩٩١ واعتماد خطة العمل الدولية للشيخوخة في عام ١٩٩٢ يوفران لنا إطارا عريضا وتوجيها للأعمال التي يجب القيام بها فيما يتعلق بمسألة الشيخوخة.

ولا يسعني أن اختتم ملاحظاتي دون الإشارة إلى الأثر السلبي لوباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على سكاننا المسنين. وفي بلدي، ناميبيا، يجد المسنون أنفسهم مسؤولين عن رعاية الأطفال الذين يتيتمون بعد وفاة آبائهم وأمهاتهم نتيجة للمرض.ولم يعد دورهم ينحصر في أن يكونوا أجدادا وجدات بل أيضا آباء وأمهات وقيمين على شؤون الإسرة. ولم يترك ذلك أمام حكومة ناميبيا من خيار سوى مضاعفة جهودها لكفالة تخفيف ذلك العبء بتوفير الأمن للمسنين في بلدنا ودعم احتياجاتهم لتربية الأطفال الذين فقدوا آباءهم وأمهاتهم.

ولكن، في معظم المجتمعات التقليدية كالمجتمع الناميبي، يجد المسنون الرعاية أيضا من المجتمع ومن أسرهم. وتقتضي عاداتنا رعاية المسنين وإعالتهم لأنهم هم الذين صاغوا مستقبلنا.

ومسألة المسنين ذات أهمية خاصة بالنسبة لنا، ومن ثم فإننا نأمل أن يعتمد مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع دون تصويت.

السيد بنزيلا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٤٨، اعتمدت الحكومة الأرجنتينية إعلان حقوق المسنين. وأقر ذلك الإعلان بأن المسنين يتمتعون بحقوق محددة هي: الحق في تلقي المساعدة، والحق في الإيواء، والأغذية، والرعاية الصحية البدنية والمعنوية، والترفيه، والعمل، والاستقرار، والاحترام.

إن تلك المبادرة، التي دعمت بجميع الجهود السياسية وتوافرت لها الموارد الكافية من الميزانية، كانت خطوة اجتماعية هامة إلى الأمام بالنسبة للأرجنتين، البلد الذي يتميز بسكان متعددي الثقافات والذي كان لا يزال يستوعب التدفق الكبير للهجرة الذي حدث في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وفي عام ١٩٤٨، كان العالم قد بدأ بالكاد يتعافى من الحرب العالمية الثانية. وفي سلسلة الأحداث المأساوية التي أعقبتها، أنشئت صكوك عظيمة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمد في نهاية تلك السنة نفسها، واتفاقيات جنيف، التي اعتمدت في السنة التالية.

إلا أن طول العمر لم يكن يمثل مسألة ملحة بهذا القدر في ذلك الوقت: لذا فإن قيام بلد نام بالنص على أن يتمتع كبار السن بحقوق أساسية بحكم سنهم كان عملا طليعيا. وقد تجاوزت تلك المبادرة الميدان المحلي للأرجنتين.

ومن المثير للاهتمام أن نعيد قراءة وثائق الأمم المتحدة التي صدرت في ذلك العصر. ففي الصفحة ٦١٨ من حولية الأمم المتحدة لفترة العامين ١٩٤٨-١٩٤٩، يرد أنه، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، أثارت الأرجنتين هذه المسألة في الوثيقة A/621 في الدورة الثالثة للجمعية العامة، التي عقدت في تلك السنة في قصر دي شايو في باريس، حيث طلبت إدراجها في جدول الأعمال وقدمت مشروع الإعلان بشأن حقوق المسنين في الوثيقة A/C.3/213.

وخلال الجلسة الليلية للجنة الثالثة المعقودة في يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، عرض السفير إنريكي كوروميناس البند باسم الأرجنتين. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدته اللجنة بأغلبية ٢٨ صوتا، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت. وفي تلك الليلة، عقب التصويت، شكر ممثل الأرجنتين الممثلين الذين صوتوا تأييدا لمقترح الأرجنتين. وقد شكر أيضا الممثلين الذين امتنعوا عن التصويت، لأن المساعدة التي قدمها من صوتوا مؤيدين ومن امتنعوا عن التصويت قد مكنت من تكريس حق مشروع سيدرج في يوم ما في قوانين جميع البلدان.

وأخيرا، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٣ (د - ٣) في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، بأغلبية ٤٨ صوتا، دون اعتراض مع امتناع عضو واحد عن التصويت. وهكذا، تم إدخال مسألة كبار السن للمرة الأولى في الأمم المتحدة. وتوجد اليوم الحقوق المتوخاة في ذلك القرار المثالي الصادر عام ١٩٤٨ في توصيات خطة العمل الدولية بشأن كبار السن لعام ١٩٨٢ التي يبلغ عددها ٦٢ توصية وفي صكوك أخرى لاحقة.

لقد مر ٥١ عاما منذ ١٩٤٨. وهذا ليس زمنا طويلا، لأن هذا العدد نفسه من السنين سيبقى حتى عام ٢٠٥٠، عندما يزيد عدد من تزيد أعمارهم على ٦٠ عاما عن عدد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. وسيحدث هذا في بعض الأماكن حتى قبل ذلك بعقود. وتؤدي زيادة متوسط طول العمر، خصوصا في المجتمعات التي تولد معظم الثروات والانخفاض في معدلات المواليد إلى تحول ديموغرافي لم يسبق له مثيل يبدو فيه شكل الهرم السكاني، مقلوبا رأسا على عقب عن الشكل الذي كان موجودا منذ ٥٠ عاما، وتبين هذه الإحصاءات أن المجتمع الدولي سيكون بحاجة إلى حسم جميع العقبات في سنوات قليلة قادمة من أجل تحقيق مجتمع متعدد الأجيال يكفل الكرامة والفائدة لكبار السن ويدمجهم في نسيج المجتمع.

إن المهمة التي أمامنا ستكون بالغة الصعوبة: ففي سنوات قليلة مقبلة، ربما يحتاج برنامج الأمم المتحدة المتعلق بالشيخوخة إلى أن يكون له النطاق والرؤية اللذان تحظى بهما اليوم وكالات أخرى في المنظومة، إذا أريد أن تكون هناك استجابة فعالة لهذا التحدي. وسيكون من الضروري أن تكون مجالات التعليم، والسوق، والصحة وجميع العناصر الفعالة في المجال الاجتماعي قد قبلت كبار السن كعناصر مفيدة للتنمية، على الأصعدة العالمية، والوطنية والمحلية.

إن مسألة كبار السن التي طرحت على الأمم المتحدة منذ ٥١ عاما، أصبحت اليوم من المسائل التي اتسعت أبعادها: والسنة الدولية دليل على ذلك. وتشارك الأرجنتين في السنة الدولية عن طريق عدد من المبادرات، ذكر بعضها في الفقرة ١٠ من تقرير الأمين العام (A/54/268). وتشعر الأرجنتين بقلق خاص إزاء آثار الفقر على كبار السن. ومن بين أنشطة أخرى، تساعد الخطة الوطنية لكبار السن حوالي نصف مليون من كبار السن الفقراء وذلك بتقديم أغذية تكميلية، وتنظيم رحلات جماعية، وتقديم إعانات وأدوية. ومن بين المبادرات الأخرى الحالية برنامج الرعاية "بروبينيستار"، والبرامج المتعلقة بالشيخوخة والإعانات الاقتصادية التي يقدمها المعهد الوطني للضمان الاجتماعي للمتقاعدين وأصحاب المعاشات وبرنامج المساعدة التضامنية لكبار السن التي تديرها وزارة التنمية الاجتماعية.

لقد أصبح هذا التحدي يخص جميع البلدان اليوم. وتؤيد الأرجنتين اقتراح عقد جمعية عالمية ثانية

للشيخوخة، بعد ٢٠ عاما من مؤتمر القمة العالمي الكبير الأول المعني بالشيخوخة الذي عقد في عام ١٩٨٢. ونحن يسعدنا أن ندعم جهد اسبانيا - وهي بلد نود أن نشكره على التعاون الذي قدمه للأرجنتين في هذا المجال - لعقد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في ذلك البلد.

وعندما تنتهي السنة الدولية، يجب أن يستمر العمل. وكما قالت السفيرة خوليا ألفاريز ممثلة الجمهورية الدومينيكية بحق - ونحن نود أن نعترف لها بوضوح رؤيتها، وتفانيها وجهودها - إننا نأمل أن يكون لدينا العزم والرؤية لكي نضمن أن يحتل كبار السن أخيرا، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر مكانهم المناسب على خريطة العالم.

السيد نيجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن هذا البند، وأود أيضا أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لغيانا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إنني أثني على الأمين العام لتقريره (A/54/268) بشأن هذا البند من جدول الأعمال كما أشكر الأمانة العامة على الجهود الكبيرة التي بذلتها للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن.

ومن الظواهر التي اتسمت بها الفترة الأخيرة من القرن العشرين شيخوخة السكان زيادة عدد المسنين في جميع أنحاء العالم، نتيجة للمنجزات الطبية، والصحية، والعلمية والتعليمية؛ وهذا التطور الجديد يحدث تغييرات في جميع جوانب حياة المجتمع، مثل هيكل الأعمار، والقيم، وقواعد وسلوكيات المجتمعات على المستوى العالمي.

ومن المتوقع أن يصل عدد الأفراد الذين سيبلغ عمرهم ٦٥ عاما أو أكثر في عام ٢٠٢٥ إلى ٨٢٨ مليونا، وهذا العدد يزيد إلى مرتين ونصف المرة عن العدد الذي كانوا عليه عام ١٩٩٠ وهو ٣٢٨ مليونا. وعلى الرغم من أن مشيب السكان أصبح من القضايا الهامة في البلدان الصناعية في الوقت الحالي، فإن آسيا أيضا ستواجه تزايد عدد السكان المسنين في المستقبل القريب، بحيث نجد بحلول عام ٢٠٢٥ أن ما يقرب من ٥٦ في المائة من سكان العالم الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة والبالغ عددهم ١ ١٨١ مليونا يعيشون في آسيا.

ولما كان هناك فارق في طول العمر بين الجنسين - حيث تعيش المرأة بصفة عامة حياة أطول من الرجل في كل أنحاء العالم تقريبا، كما يذكر الأمين العام في التقرير الذي قدمه مؤخرا إلى الجمعية العامة - فإن المرأة تشكل أغلبية السكان المسنين.

ورغم الفرص الضخمة التي هيأها التقدم التكنولوجي، والتي حسنت نوعية حياة الأفراد على الصعيد العالمي، نجد من المؤسف أن الإجحاف الاقتصادي قد تضخم وزاد عدد الفقراء زيادة كبيرة، وبخاصة في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، تتميز النساء الفقيرات المسنات بالضعف بصفة خاصة، ولهذا يجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجاتهن في أي برنامج للرفاه يوضع للمسنين.

وفي هذا العام، كان الموضوع الرئيسي للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت في جنيف في تموز/يوليه، مكرسا للقضاء على الفقر وتمكين المرأة والنهوض بها. وفي البيان الوزاري الذي اعتمدته تلك الدورة، جرى التأكيد على أنه من الشروط الأساسية لأية استراتيجية تستهدف القضاء على الفقر تمكين المرأة بصفة خاصة، لكي يمكن القضاء على الفقر قضاء فعالا، وأن على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور جوهري في دعم الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

وفي كثير من البلدان النامية، وبخاصة في المنطقة الآسيوية، يعتبر الدعم الأسري القاعدة العامة، ويعتقد الأفراد على نحو تقليدي أن الأسرة يمكن أن تقدم أفضل دعم عاطفي واقتصادي لكبار السن. ومع ذلك، تضعف هذه الممارسة تدريجيا نتيجة لانتشار النزعة الفردية، والتحضر، وتفشي نظام الأسرة الأكثر نووية. ولهذا، نجد أنه بالإضافة إلى الدعم الأسري، ينبغي أن تدعى مصادر المشاركة الفعالة الأخرى للحكومات ومختلف مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، إلى المساهمة في رسم وتنفيذ السياسات والبرامج التي تستهدف كبار السن.

ورغم أن جمهورية إيران الإسلامية تتميز بأن أغلبية سكانها من الشباب، وأن نسبة كبار السن فيها، ممن يتجاوزون ٦٠ عاما، لا تزيد عن ٦ في المائة من إجمالي

عـــدد السكان، فإن بلادي تدعم الإطار الدولي المشترك الذي وضعته الأمم المتحدة للنهوض بحالة المسنين، وتلتزم بدعم حقوقهم، والاستفادة من خبراتهم، وتوفير الضمان الاجتماعي الكافي لهم، بما في ذلك خدمـــات المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية. وينبـــع اقتناعنا هذا من التوصيات العديـــدة التي وردت في القرآن الكريم عن ضرورة توفير الاحترام والرعاية والحماية للوالدين ولكبار السن. كما أنه استنادا إلى قيمنا الثقافية والدينية، بينما يلقى كبار السن، حمايـــة الأسرة لهم، تجرى استشارتهم دائما بشأن المسائل الأسرية الهامة، مما يكفل كرامتهم.

وفي جمهوريـــة إيران الإسلاميـــة، تدعم منظمة الرفاهة الوطنية المسنين على مستوى البـــلاد وتقدم لهم الخدمات الخيرية. ولهذه المنظمة ٦٣ مركزا تتيح للمسنين ممن لا عائل لهم الإقامة بالمستشفيات وغيرها في جميع أنحاء البلاد. كما أن لجنة الإمام الخميني للغـــوث تتحمل مسؤولية خاصـــة عن توفيـــر الاحتياجات والخدمات الأساسية للمسنين ممن لا أسر لهم.

وفيما يتعلق بالتزاماتنا الوطنية لدعم إطار الأمم المتحدة المشترك للنهوض بحالة المسنين، اتخذت بلادي عدة تدابير لتحسين نوعية الحياة للمسنين، من بينها الارتقاء بوعي المجتمع المحلي في هذا الصدد. وفيما يلي بعض التدابير التي اتخذت.

شـــن حمـــلات إعلاميـــة وتثقيفية كل عام بشأن الشيخوخة لترويج صـــور إيجابيـــة للشيخوخة، وذلك بالتعاون الوثيق مع رابطات المتقاعدين، بمناسبة اليوم الدولي لكبار السن في ١ تشرين الأول/أكتوبر.

وتمشيا مع الاحتفال بسنة الأمم المتحدة الدولية لكبار السن، نُظم عـــدد من الحلقات الدراسية بشأن مشاكل المسنين، ونشرت بعض الكتب والمقالات، وانتجت أفلام وبرامج الإذاعة والتلفاز.

ويعقد مؤتمرنا الدولي الأول المعني بالشيخوخة في هـــذا الشهر. ويرعـــى هذا المؤتمر مجتمـــع السيدات المحسنات، وهو منظمـــة غير حكوميـــة إيرانية نشطة تنتسب إلى دار كاهريزاك للعجزة والمسنين التي تحظى بمركـــز استشـــاري خاص لـــدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهدف المؤتمر أن يجمـــع معا الخبراء من جميع أنحاء العالم لتبادل الآراء، والخبرات، والتجارب بشأن المسائل المتعلقة بالمسنين.

وبما أن الشيخوخـــة ستكـــون إحـــدى القضايا الديموغرافيـــة، والاجتماعيـــة، والصحية، والاقتصادية الرئيسية في الألفية القادمة، كما أنها تحتاج إلى مواجهتها بكفاءة هائلة وتخطيط التوقيت فإن عملية جمع وتبادل المعلومات والمعرفة بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، كما أوصت خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة، ستكفل الجهود الحالية لإيلاء اهتمام خاص لحالة المسنين على الصعيد العالمي، وستساعد أيضا في تدعيم الروابط بين الأجيال المسنة والأصغر سنا بغية الاستفادة من خبرة المسنين وتراثهم الثقافي. وفي هذا الصدد، تؤيد جمهورية إيران الإسلامية تأييدا تاما الاقتراحات التي ترمـــي إلى وضع استراتيجيـــة ذات منظور طويل الأجل بشأن الشيخوخة للقرن الحادي والعشرين.

إعـــلان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى أمر يتعلـــق بحفظ النظـــام في قاعة الجمعية العامة، بالرغـــم من الرسائـل والنداءات السابقة

التي وجهها أسلافي، لا تزال وفود عديدة تدع أجهزة التليفونات المحمولة تطلق رنينها في قاعة الجمعية العامة وفي غرف المؤتمرات أثناء الاجتماعات. ومن الواضح أن رنين التليفونات عندما تكون المناقشات مستمرة يعطل انتظام سير العمل في الجلسات. وأنا أحث ممثلي الدول وسائر أعضاء الوفود على إقفال التليفونات المحمولة أو إسكاتها عندما يكونون في قاعة الجمعية العامة أو في غرفة من غرف المؤتمرات، حينما يكون الاجتماع منعقدا.

إنني جاد غاية الجد بشأن هذه المسألة وقد اضطر إلى تسمية الوفود غير الممتثلة إذا ما تجوهل هذا النداء المتجدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.